S/PV.9056

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٥٦

الإثنين، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-37192 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبولندا، وسلوفاكيا، ولاتفيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة ناتاليا كاربوسكا، المؤسسة المشاركة والمديرة المعنية بالتنمية الاستراتيجية لصندوق المرأة الأوكرانية؛ والسيدة شيري رولينز ويستن، رئيسة منظمة حلقة عمل سمسم (Sesame Workshop).

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا معالي السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة باتن.

السيدة باتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه الجلسة وعلى دعوتي إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

في نيسان/أبريل، وبمناسبة المناقشة المفتوحة السنوية لمجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، طرحت سؤالا:

”ماذا تعني القرارات الـ ١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن – خمسة منها تتعلق مباشرة بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له – بالنسبة للنساء في أوكرانيا؟ (S/PV.9016، الصفحة ٢)“

وكان هذا هو السؤال الذي أرغمني على زيارة أوكرانيا في أوائل أيار/مايو. ومن المؤلم أن زيارتي أظهرت بوضوح الفجوة التي لا تزال قائمة بين التطلع إلى الوقاية الذي أعرب عنه مجلس الأمن من خلال الإطار المعياري القوي الذي أنشئ على مدى العقد الماضي، وبين الواقع في الميدان بالنسبة لأضعف الفئات.

إن التزام مجلس الأمن لا لبس فيه – بتسخير جميع الأدوات لكسر حلقات العنف الجنسي والإفلات من العقاب التي تبدو بلا نهاية. وتوضح القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي عناصر نظام الامتثال للتأثير على سلوك الجناة والجناة المحتملين. وتعزز القرارات القانون الدولي الإنساني، الذي يوضح أنه حتى الحروب لها حدود، وأن العنف الجنسي يتجاوز نطاق السلوك المقبول، حتى في خضم المعركة. وقد تم الاتفاق على هذه الحدود عالميا ويجب احترامها عالميا. وتشمل هذه الحدود حظرا قاطعا لجميع أشكال العنف الجنسي، الذي لا يمكن أبدا اغتفاره أو تبريره أو العفو عنه.

ومع ذلك، ومع تجاوز النزاع في أوكرانيا عتبة ١٠٠ يوم، فإننا نواجه ادعاءات متزايدة بحدوث عنف جنسي. وبسبب نشاط الأعمال العدائية، والتشرد الداخلي الجماعي، وانهيار مسارات الإحالة للحصول على الخدمات، والوصمة المرتبطة بالعنف الجنسي، كثيرا ما لم يكن لدى الضحايا القدرة أو الرغبة لإبلاغ سلطات إنفاذ القانون أو مقدمي الخدمات. ومسارات الإحالة للحصول على الخدمات ذات الصلة غير سالكة في العديد من الأماكن، خاصة في شرق أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، قبل ٢٤ شباط/فبراير، كان هناك ٢٠ مركزا لتقديم الخدمات الطبية ومستشفيات للولادة تقدم المساعدة للناجين من العنف الجنساني، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبحلول ١٨ نيسان/أبريل، لم يكن هناك سوى تسعة مرافق من هذا القبيل قيد التشغيل، بسبب الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية ونقص الموظفين. وفي السياق الحالي، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التحقق من عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مما يجعل من الصعب تقييم مدى انتشاره.

وقد تلقى فريق رصد حالة حقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حتى ٣ حزيران/يونيه، تقارير عن ١٢٤ عملا مزعوما من أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع، وقعت ضد نساء وفتيات ورجال وفتيان في مناطق تشيرنيهيف ودنيبروبيتروفسك ودونيتسك وخاركيف وخيرسون وكييف ولوهانسك وميكولاييف وفينيتسا وزابوريجيا وزاكارباتيا وجيتومير.

وتشكل النساء معظم الضحايا المزعومين – فهناك ٥٦ من أصل ١٢٤ ادعاء تتعلق بالنساء. وهناك ٤٩ ادعاء من هذه الادعاءات ضد الأطفال – ٤١ حالة ضد فتيات، و ٧ حالات ضد فتيان، وفي حالة واحدة، لم يكن نوع الجنس معروفا. وكان ١٩ ادعاء من هذه الادعاءات موجها ضد الرجال، بما في ذلك الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والتجريد القسري من ملابسهم على الملأ والتهديد بالعنف الجنسي. ولا يزال التحقق من الحالات جاريا.

وقد علمتنا تجربتنا في النزاعات في جميع أنحاء العالم أن العنف الجنسي هو أهم الانتهاكات التي دائما ما تعاني نقصا في الإبلاغ عنها على نطاق واسع، وأن البيانات المتاحة لا تمثل سوى غيض من فيض. فوجود ساحة قتال نشطة لا يفضي أبدا إلى إدارة الدفاتر بدقة. ولكن إذا انتظرنا البيانات والإحصاءات الموثوقة، فسيكون الأوان دائما قد فات. ولهذا السبب يجب أن نحتشد فورا على أساس اقتناعنا المشترك بأنه غير مقبول وقوع ولو حالة واحدة من العنف الجنسي. نحن لسنا بحاجة إلى بيانات موثوقة لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية أو لكي تتخذ جميع الأطراف تدابير وقائية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري وإشادتي بالقيادة بالقدوة التي تبديها السلطات الأوكرانية في اتفاقها على إطار للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وهو اتفاق وقعته نائبة رئيس الوزراء، أولها ستيفانيشينا، في كييف في ٣ أيار/مايو نتيجة لزيارتي. وسيكون ذلك الإطار أساسا لتقديم استجابة شاملة وخدمة ووقائية متعددة الأوجه وتنسيق أكثر فعالية بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا وبلدان الجوار.

وأود أن أشدد على خمسة مجالات حاسمة لهذا الإطار.

أولا، يجب كفالة تعزيز سيادة القانون والمساءلة بوصفهما جانبا رئيسيا من جوانب الردع ومنع جرائم العنف الجنسي.

ثانيا، يجب كفالة النهوض بقدرة قطاع الأمن والدفاع على منع العنف الجنسي. وسيتطلب ذلك خطط عمل محددة من الجيش والشرطة وحرس الحدود وغيرهم من قوات الأمن والدفاع الحكومية، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ متطوع.

ثالثا، يجب ضمان حصول الناجيات/الناجين من آثار العنف الجنسي، فضلا عن أطفالهم، على خدمات شاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات النفسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ودعم إعادة الإندماج. وسيستلزم ذلك تقديم الدعم لنظم الخدمات الصحية والاجتماعية الوطنية في أوكرانيا.

رابعا، حتى ونحن نتصدى للتحدي المباشر المتمثل في النزاع المستمر بلا هوادة، يجب أن نتطلع إلى المستقبل وأن نولي اهتمامنا للمفاوضات الجارية والمقبلة لوقف الأعمال القتالية لكفالة معالجة مسألة العنف الجنسي في إطار أي اتفاق لوقف إطلاق النار وتضمين هذه الجرائم في نهاية المطاف في الأحكام المحددة لأي اتفاق سلام، بما فيها تلك المتعلقة بالترتيبات الأمنية وآليات العدالة الانتقالية. ويشمل ذلك ضمان أن تنص صراحة على حظر العفو عن جرائم العنف الجنسي.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك المفاوضات من أجل السلام. وتنشط المنظمات التي تقودها الأوكرانيات على الخطوط الأمامية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، ومع ذلك تغيب النساء بشكل واضح عن طاولة المفاوضات حتى الآن.

خامسا، يجب أن نتصدى للاتجار بالأشخاص المرتبط بالنزاع لأغراض الاستغلال الجنسي والبغاء. وسيتطلب ذلك إذكاء وعي الأفراد العسكريين وحرس الحدود وأفراد الشرطة ومسؤولي الهجرة وتدريبهم،

كما سيقتضي اتخاذ البلدان المجاورة وبلدان المقصد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي لإجراءات.

وفي كثير من الأحيان، يتم تهميش احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع والتعامل معها باعتبارها مسألة ثانوية. وإطار التعاون يجعلها أولوية واضحة، وأدعو المجلس والجهات المانحة الدولية إلى التضامن لدعم السلطات الأوكرانية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لتنفيذ الإطار. وبصورة أساسية، لا يقل ذلك الإطار أهمية بالنسبة لمستقبل أوكرانيا عن نفقات قطاعي الدفاع والأمن، اللذين يجري بالفعل جمع بلايين الدولارات لهما.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه أتيحت لي الفرصة في الأسبوع الماضي لإحاطة البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة علما بشأن زيارتي إلى أوكرانيا. وشددت على أن مكتبي تحت تصرف جميع أطراف النزاع لدعم تنفيذ تدابير وقائية للتخفيف من المخاطر الحادة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتوفر القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩) إطارا وقائيا واضحا ومتفقا عليه بالإجماع يتضمن إصدار أوامر واضحة عبر تسلسل القيادة العسكرية، تعزز عدم التسامح مطلقا إزاء العنف الجنسي وتعيين جهات تنسيق مدنية وعسكرية رفيعة المستوى للعمل مع مكتبي وغيره من الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، من بين تدابير أخرى. وأتطلع إلى مواصلة التشاور مع البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة بشأن الطرائق الممكنة للتعاون في ذلك المجال، بما في ذلك تيسير الوصول إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الأوكرانية.

وأود أن أوجه الانتباه تحديدا إلى بعد الاتجار. وكما ذكر الأمين العام في آذار/مارس، فإن الحرب بالنسبة للمعتدين والمتَّجرين بالبشر ليست مأساة، بل هي فرصة. إذ يجري استهداف النساء والأطفال الفارين من النزاع للاتجار بهم واستغلالهم، بل أنه في بعض الحالات تزيد احتمالات تعرضهم للاغتصاب وغيره من المخاطر أثناء التماسهم اللجوء.

وبالإضافة إلى تواصلي مع السلطات المركزية والمحلية في بولندا ومولدوفا، زرت مراكز الاستقبال عند نقاط العبور الحدودية في البلدين. ويجب أن ننوه ونشيد بتدفق الدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه السلطات الوطنية والمحلية للأوكرانيين، وكذلك من المواطنين العاديين، وهو ما قد يكون أمرا غير مسبوق في العصر الحديث.

ولكننا نواجه أيضا تحديات غير مسبوقة لتوفير الحماية في ضوء نزوح ما يربو على ١٤ ملايين شخص خلال الأيام الـ ١٠٠ الماضية، معظمهم من النساء والأطفال، والذين فر ٦,٨ ملايين منهم عبر الحدود. ومنذ بداية النزاع، كانت المخاطر المتزايدة للاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي والبغاء، واضحة بشكل مثير للقلق.

ويشكل غياب التدقيق المتسق لعروض توفير الإقامة وترتيبات النقل شاغلا خطيرا، وكذلك القدرات المحدودة لخدمات الحماية على التعامل مع وتيرة عمليات النزوح وحجمها. وهناك أيضا شواغل بشأن تعدد المتطوعين الذين يخضعون لتدقيق محدود ولا يتلقون تدريبا ذا بال ولا يتمتعون بخبرة تُذكر أو أنهم لم يتلقوا أي تدريب وليست لديهم خبرة على الإطلاق.

وفي برزيميسل ببولندا، زرت أنا وفريقي أحد فروع سوبر ماركت تيسكو الذي تم تحويله إلى مركز استقبال للاجئين الأوكرانيين. وفي حين أن طائفة الخدمات المقدمة مثالية، فإن هناك شواغل خطيرة تتعلق بالأمن والحماية في مرفق يديره متطوعون وليس لوكالات الأمم المتحدة فيه سوى وجود محدود للغاية.

فعلى سبيل المثال، استمعنا إلى عدد من الروايات المتناقلة الموثوقة من عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وفي ظل المحدودية الشديدة للتدقيق الأمني، سجل رجل اسمه كمتطوع في مركز تيسكو في فترة ما بعد الظهر ودخل الغرفة التي كان اللاجئون ينتظرون فيها لحين نقلهم إلى فرنسا. وفي ذلك الوقت، تحدث مع امرأة تبلغ من العمر ١٩ عاما، ثم أيقظها لاحقا في قاعة النوم الساعة ٢ صباحا ليعرض نقلها إلى فرنسا. وشك متطوع آخر في ذلك الشخص الذي كان يتجول في أماكن النوم في ساعات الصباح الباكر وتدخل.

وكان رجل آخر، يرتدي سترة متطوع صفراء ويقف حاملا لافتة في محطة قطارات برزيميسل، يعرض خدمة نقل مجانية من بولندا إلى ألمانيا. وارتاب متطوعون آخرون فيه وأبلغوا سلطات إنفاذ القانون المحلية عندما لاحظوا أن الرجل كان يختار الشابات وحدهن لنقلهن في شاحنته المقفلة الصغيرة.

وفي وارسو، وخلال اجتماع مع مسؤولين من وزارة العدل، أخبرتني قاضية في المحكمة الجنائية بأن رجلا اقترب منها شخصيا أثناء وجودها في مركز استقبال جيشوف وطلب مساعدتها للوصول إلى ثماني شابات ومراهقات حددهن بالاسم وكان يريد أن يعرض نقلهن إلى ألمانيا. وأخبرتني أنها، حتى كقاضية، لم يساورها الشك فيه في البداية حتى تدخل متطوع وأبلغها بأن نفس الرجل يواظب على الحضور كل يومين لانتقاء الشابات والفتيات. ووجهت القاضية نداء عاجلا لإذكاء الوعي وتوفير التدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وفي إطار هيكل الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا، أُنشئت فرقة عمل مؤقتة معنية بالاتجار بالبشر لتعزيز التنسيق وتشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ضمان وجود نظم حماية فعالة في جميع بلدان العبور والمقصد وفي جميع المعابر الحدودية.

ويشكل تعزيز التصدي الشامل للاتجار جانبا حاسما من جوانب إطار التعاون، الأمر الذي سيتطلب أيضا استجابة متسقة ومنسقة على مستوى المؤسسات الأوروبية. وهذا أمر ملح للغاية، لأنني أعتقد أن الأزمة الإنسانية تتحول إلى أزمة اتجار بالبشر. وهو ما يتطلب استجابة متضافرة ومتكاملة وشاملة عبر الحدود من جانب الشركاء في المجال الإنساني ووكالات إنفاذ القانون وقوات الحدود ومسؤولي الهجرة والقادة السياسيين.

إن ثمة حاجة ماسة إلى إبرام اتفاق إقليمي. وفي هذا الصدد، يثلج صدري حضور السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي، بيننا في قاعة مجلس الأمن اليوم لأنني أعتقد أن المسألة ستتطلب قيادة أوروبية على أعلى المستويات من أجل معالجة المشكلة.

وسيتطلب الأمر أيضا استمرار تركيز مجلس الأمن وممارسته للقيادة، تمشيا مع القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي يوضح الصلة بين الاتجار بالبشر المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأرى أن ذلك البعد جانب أساسي من جوانب الولاية المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأن الأزمة الأوكرانية تمثل اختبارا حاسما لتنفيذ الجوانب الرئيسية للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

وخلال مهمتي، شهدت بانبهار صمود وقوة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بما في ذلك النساء اللواتي أُجبرن على الفرار من منازلهن مع أطفالهن، وليس بحوزتهن سوى الملابس التي يرتدينها وأكياس يحملن فيها متعلقاتهن الشخصية. وتحدى العديد من الناجين مخاطر الانتقام والاقتصاص لرواية قصصهم. ونحن مدينون لهم بأكثر من التضامن؛ إننا مدينون لهم باستجابة سريعة وجادة.

إن انتشار العنف الجنسي في حالات النزاعات عبر التاريخ يعلمنا أن من الأهمية بمكان تعزيز الوقاية والحماية وتقديم الخدمات منذ بداية أي نزاع مسلح. وإطار التعاون الذي أشرت إليه يمهد الطريق سياسيا للحصول على دعم ملموس والمشورة والمساعدة التقنيين من مكتبي ومن منظومة الأمم المتحدة قاطبة، كما نعمل كمنصة لتعبئة الموارد. وبغية التصدي لذلك التحدي، من الأهمية بمكان ضمان أن يكون مستوى التركيز السياسي، فضلا عن تخصيص الموارد للاستجابة الشاملة، متناسبا مع حجم المشكلة وتعقيدها.

وأخيرا، أود أن أعترف بأنه حتى في الوقت الذي نركز فيه على أوكرانيا، فإن الآثار المتلاحقة للنزاع يجري الشعور بها أيضا في مناطق حرب أخرى في جميع أنحاء العالم من قبل النساء والفتيات اللواتي قد يصبحن ضحايا منسيات للنزاعات المنسية. فمن اليمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان إلى ميانمار أو تيغراي في شمال إثيوبيا، يجري استنزاف الموارد وتحويل الانتباه. وبينما تتصاعد الأزمات الأخرى خلف الكواليس، يجب أن نطمئن جميع السكان المعرضين للخطر بأنهم ليسوا منسيين وأن القانون الدولي ليس وعدا فارغا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة باتن على إحاطتها وعلى مشاركتها أثناء سفرها، وآمل ألا تؤثر مواطن الخلل التقنية البسيطة على كامل رسالتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كاربوسكا.

السيدة كاربوسكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا الحدث الهام اليوم. إن صوتي هو صوت منظمتي، التي تعمل على دعم المرأة في أوكرانيا منذ ٢٢ عاما. وهو أيضا صوت المئات من منظمات حقوق المرأة الأخرى التي تعمل على مدار الساعة كل يوم في أوكرانيا لدعم النساء، وتوفير الغذاء والدواء، وعلاج الصدمات النفسية، وإعطاء النساء اللواتي دمرت روسيا حياتهن القوة من أجل الصمود – النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، وقُتل أطفالهن وأُحرقت منازلهن.

وكل أوكراني وأوكرانية لديهما قصة عما فعلته الحرب بهما سيتذكرها كل واحد منا إلى الأبد. وبالنسبة لي، بدأت الحرب خلال اجتماعنا حول توطين خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد اعتمدت أوكرانيا خطة عمل وطنية ثانية بشأن تنفيذ هذا القرار، وفي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير كنا نجتمع في كييف مع ممثلي ١٣ تحالفا إقليميا للتخطيط لعملنا لهذا العام. وأجبرنا الغزو الروسي على إنهاء الاجتماع مبكرا، لكنه لم يغير خططنا. لقد أظهرت الحرب أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أوكرانيا اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولها معنى جديد وملموس وواضح جدا، وهو أن أمن كل امرأة لا ينفصل عن أمن البلد بأسره. ولا يمكن لأي منا أن يشعر بالأمان عندما يحدث العنف الجنسي والاغتصاب بالقرب من المكان الذي نعيش فيه. وعادة ما تكون المنظمات النسائية هي أول من يتم الاتصال بها من قبل النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي. وهي تقدم المساعدة النفسية. وبالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون، تقوم بتوثيق الحالات ودعم عمليات التحقيق.

ولن أروي قصص هؤلاء النساء والأطفال. وقد استمع المجلس إليها. لكن العنف الجنسي في هذه الحرب هو الجريمة الأقل وضوحا، ومقابل كل فتاة أو امرأة مستعدة للإدلاء بشهادتها، سيظل هناك الكثير من النساء الأخريات صامتات لسنوات. ويرجع ذلك إلى مفهوم الاغتصاب بوصفه جريمة عار، وإلى شعور الناجيات بالخزي، وإلى الشعور بالذنب من قبل أولئك الذين لم يتمكنوا من الدفاع عنهن، وإلى خوف الجيران من أن ينتهي بهم المطاف أيضا في نفس الحالة. وكل ذلك يضعف الروابط الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية، وذلك لأن هذه استراتيجية تهدف إلى فرض السيطرة على تلك المجتمعات. وتستخدم روسيا العنف الجنسي والاغتصاب كوسيلة للإرهاب للسيطرة على المدنيين داخل الأراضي المحتلة مؤقتا. وعلى الرغم من أن النطاق الكامل للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع غير معروف بعد، يقدر نشطاء في حقوق الإنسان ووكالات إنفاذ القانون أن هناك مئات الحالات، ليس فقط بين النساء والفتيات، ولكن أيضا بين الرجال والفتيان وأشخاص من هويات جنسانية أخرى ومن كل الأعمار.

ولذلك لدي سؤال. إذا كانت روسيا تستخدم الإرهاب ضد المدنيين في أوكرانيا – وهناك الكثير من الأدلة لإثبات ذلك – فلماذا لا تزال روسيا عضوا في مجلس الأمن؟ وكيف يمكن لها أن تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؟ وفي الأشهر الثلاثة الماضية، قضيت بعض الوقت على الحدود مع بولندا ورأيت وجوه اللاجئات. فقد كانت هناك واحدة على وجه الخصوص ليس لديها أقارب. وكانت تتعامل مع حاجز لغوي ولم يكن لديها مدخرات في البنك. وكانت هي وطفلها وحقيبة سفر فقط. وأتذكر امرأة شابة أخرى من منطقة تشيرنيهيف. لم يكن لديها حتى حقيبة. فقد دمر صاروخ روسي كل شيء في منزلها. وقالت إن الفرد الوحيد في أسرتها الآن هو قطتها. ووفقا للمنظمات الدولية، تشهد أوروبا حاليا بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، أكبر عملية نزوح لها منذ الحرب العالمية الثانية.

وغالبية اللاجئين من النساء والأطفال، وهما المجموعتان الأكثر عرضة للوقوع ضحية للاعتداء الجنسي والانتهاكات المتعلقة بالعمل. وقد بذل المجتمع المدني والحكومات جهودا ضخمة لحماية اللاجئين في أوروبا ومنع الاتجار بهم عند المعابر الحدودية. ورأيت العديد من المتطوعين على الحدود يساعدون في التسجيل، ويقدمون الركوب، ويوفرون الإقامة ويوزعون معلومات الاتصال بالخط الساخن. ولكن مع استمرار الحرب، تجد اللاجئات الأوكرانيات في أوروبا اللواتي خططن

في البداية للبحث عن مأوى مؤقت فقط أنفسهن بحاجة إلى سكن وعمل دائمين كذلك. وهذا يفتح الباب أمام مخاطر جديدة للاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل.

ونسمع أيضا قصص نساء وأطفال أجبرتهم القوات الروسية على الذهاب إلى روسيا من خلال ما يسمى معسكرات الفرز. قبل شهرين التقيت بصبي يبلغ من العمر ١٦ عاما يدعى رومان في غرب أوكرانيا. وهو من ماريوبول. ساعده أحد الجيران على الهروب وأحضره إلى غرب أوكرانيا. والدة رومان في روسيا. وكانت آخر مرة رآها فيها عندما نُقلت بوحشية إلى معسكر للفرز. ولا أحد يعرف ما حدث لها وما إذا كان رومان سيراها مرة أخرى. وهناك المئات من القصص من هذا القبيل. فماذا نسمي هذا – اتجار، أم عبودية، أم إرهاب، أم جريمة؟ وتستخدم روسيا جرائم الحرب كسلاح في هذه الحرب. ويؤكد الخبراء العسكريون أن آخر مرة تصرف فيها معتد بهذه الوحشية تجاه المدنيين في حرب كانت خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. لقد أظهرت حرب روسيا على أوكرانيا أن الممارسات العرفية وأنظمة الأمن الدولية التقليدية لم تعد تعمل.

إننا ننقح خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أوكرانيا لأن الحقائق قد تغيرت. ولكننا ما زلنا نعتقد أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة قوية. ونحن بحاجة فقط إلى إنشاء أدوات جديدة من شأنها أن تجعله فعالا كما ينبغي على مختلف المستويات، وبشكل أهم، بالنسبة للنساء على الأرض. وأحث المجلس على وضع هذه الصكوك، ومواصلة الضغط بالجزاءات، ومواصلة تقديم الدعم العسكري والإنساني، وبذل المزيد من الجهد كل يوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاربوسكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رولينز ويستن.

السيدة رولينز ويستن (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر حكومة ألبانيا على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن "حلقة عمل سمسم"، وهي المنظمة التعليمية غير الربحية التي أنتجت البرنامج التلفزيوني "شارع سمسم"، الذي لا يزال يقدم للأطفال خدمات في مجال التعليم المبكر منذ ٥٠ عاما في أكثر من ١٥٠ بلدا.

وفي العقد الماضي، عملنا مع منظمات إنسانية وحكومات ووكالات الأمم المتحدة لدعم الأطفال ومقدمي الرعاية الذين يواجهون صدمة نفسية بسبب النزاعات والتشرد.

وصلنا حتى الآن إلى ملايين الأطفال الصغار المتضررين من الأزمات في الشرق الأوسط، وبنغلاديش، وشرق أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأفغانستان، والآن أوكرانيا. وقد سمع المجلس اليوم عن بعض من أشد الآثار تدميرا للحرب والصراع، بما في ذلك زيادة العنف الجنساني والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي أوكرانيا، تتجلى بوضوح الديناميات الجنسانية للأزمة، حيث تمثل النساء والأطفال ٩٠ في المائة من جميع الذين فروا من البلد. أما بالنسبة للذين ظلوا داخل أوكرانيا، فإن الوضع سيء بنفس القدر.

أود اليوم أن استرعي اهتمام المجلس إلى أثر هذه الحرب على الأطفال الذين يشهد الكثير منهم تلك الفظائع، ويتعرضون لها، وجميعهم يتأثرون بها تأثرا عميقا. إني هنا اليوم لكي أحث المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية للأطفال الصغار ومقدمي الرعاية في الاستجابة للصراع بغية المساعدة في التخفيف من حدة أزمة تمتد أبعادها لأجيال.

إن الأطفال الصغار ليسوا فقط عرضة بدرجة كبيرة جدا للآثار الجسدية المباشرة للحرب، ولكنهم أيضا أكبر الخاسرين لأن السنوات الأولى من حياتهم تمثل فترة حيوية في نموهم. لا يوجد وقت في حياة الطفل أكثر هشاشة وأكثر أهمية من السنوات الخمس الأولى من عمره، عندما يتطور الدماغ بشكل أسرع من أي وقت آخر في الحياة. هذه هي أيضا الفترة التي يكون فيها الدماغ أكثر حساسية لبيئة الطفل. إذ أن التعرض المتكرر للأحداث الصادمة يمكن أن تحول دون نمو الدماغ لدى الأطفال، مع تداعيات طويلة الأجل على قدراتهم المعرفية، وصحتهم، وإنتاجيتهم التي تمتد لفترة طويلة بعد نجاتهم من الخطر الداهم.

أرجو من المجلس أن ينظر إلى هذا الصراع من منظور الأطفال الذين ينشأون في أهوال الحرب، وتهزهم القنابل، ويجبرون على مغادرة منازلهم وكل ما عرفوه في حياتهم عدم الاستقرار الذي يحتاجه الأطفال بشدة. ولا يزال يتعين على من يرعونهم العمل كل يوم من أجل إعالة أطفالهم، في حين أنهم هم أنفسهم تعرضوا لصدمات نفسية بسبب العنف. وتتفاقم كل هذه الآثار في أوكرانيا، على نحو خاص، لأن الكثير من النساء والأطفال اضطروا إلى أن يتركوا وراءهم آباءهم وإخوانهم وأعمامهم وأفراد أسرهم من الذكور.

يعاني الأطفال في الوقت الراهن من التعرض للعنف والإجهاد الذي ينطوي على إمكانية عرقلة مستقبلهم إذا لم يتلقوا الدعم المناسب. ومهما شددنا على إلحاحية المسألة لن نكون مبالغين في تشديدنا. ومع ذلك، فإن حقيقة الأمر هنا أن المجتمع الدولي لديه حلول يمكن تطبيقها لدعم الأطفال ودعم مقدمي الرعاية إليهم، ويمكن دمج الكثير منها في الاستجابة الإنسانية الراهنة. واليوم، أود أن أترك للمجلس ثلاث أفكار لدعم الأطفال الصغار ومقدمي الرعاية أثناء الأزمات.

أولا، يجب أن نوفر مباشرة الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لتلبية الاحتياجات الفورية للأطفال، باعتبارها خط الدفاع الأول، والتدخل المنقذ للحياة، وليس أقل من ذلك. وقد بدأ المدافعون عن الصحة النفسية في سياقات الأزمات يحققون بعض النجاح في بناء الدعم في الاستجابة الأوكرانية التي يجب استمرارها وتوسيعها.

ثانيا، يجب أن نستثمر في تنمية الطفولة المبكرة، ابتداء من الاهتمام بالرعاية إلى التعلم المرح وتضمينها في خطط الاستجابة الإنسانية والوطنية. ثبت أن جودة تنمية الطفولة المبكرة تساعد في التخفيف من آثار الصدمة التي يعاني منها الأطفال. ولا تحتاج هذه التدخلات إلى إضافة تكلفة كبيرة. والواقع أن بناء الدعم في مرحلة الطفولة المبكرة مباشرة في التدخلات القائمة يمكن أن يمثل استخداما فعالا للموارد المحدودة. وقد شهدنا ذلك في الأردن، حيث نشترك مع لجنة الإنقاذ الدولية ووزارة الصحة في دمج الدعم المبكر للطفولة مباشرة في زيارات تتم مع مقدمي الرعاية الصحية. وفي أوكرانيا، نعمل على مواءمة عملنا مع أهداف التعليم الوطني، على غرار وزارة التربية والعلوم، التي، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، فهي مستمرة في الوصول إلى الأطفال الأوكرانيين بتقديم تعليم قيم لهم.

أخيرا، يجب ألا ننسى مقدمي الرعاية. نحن نعلم أن أهم تدخل للأطفال الصغار الذين يعانون من الصدمة يتمثل في المزيد من الانخراط مع شخص بالغ ولديه اهتمام بهم. لذلك يجب علينا تنظيم الدعم لمواجهة التحديات الفريدة للأبوة والأمومة في الأزمات ومساعدة مقدمي الرعاية على توفير الرعاية التي تمس حاجة الأطفال إليها.

إن تدخلات كهذه في مرحلة الطفولة المبكرة، تعزز الأطفال والمجتمعات المحلية والمجتمعات، عموما، ومع ذلك فإن أقل من ٣ في المائة من تمويل المساعدة الإنسانية يذهب إلى تلك الحاجة الماسة، وهو رقم لا بد من أن يرتفع لمواجهة التحدي الذي تواجهه أوكرانيا والأزمات التي لم تأتِ بعد. وإذا لم نركز على أثار القضايا التي نوقشت هنا اليوم على الأطفال، مع إيلاء الأولوية لاحتياجاتهم وإعطائهم الفرصة للازدهار، فكيف يُتَوقع منهم أن يتمتعوا بالمهارات التي يحتاجون إليها لإعادة بناء مجتمعهم؟

إن آمالنا في مستقبل مزدهر وسلمي تتوقف على ما نقوم به من عمل الآن لدعم الأطفال الصغار، لأن مستقبلنا يعتمد عليهم. وأهيب المجلس، عند الاستجابة لهذه الأزمة، إيلاء الأولوية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وإن لم يكن الأمر كذلك، فستكون هناك عواقب دائمة على مستقبل أمن واستقرار الأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة رولينز ويستن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على التزامها منذ بدء العدوان الروسي. وأرحب بالتوقيع على إطار للتعاون بين الأمم المتحدة وأوكرانيا.

أشكر السيدة كاربوسكا والسيدة رولينز ويستن على ملاحظاتهما، وأشيد بجميع أعضاء المجتمع المدني الذين يعملون من أجل الذود عن حقوق المرأة الأوكرانية. وأرحب أيضا برئيس المجلس الأوروبي في جلسة اليوم، التي تبرهن على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لأوكرانيا. منذ بداية العدوان الروسي، حشد الاتحاد الأوروبي أكثر من ٤,٦ مليار يورو لمساعدة الأوكرانيين. وقدمت المساعدة على جميع المستويات لأغراض الميزانية والأغراض الإنسانية وكذلك لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما من خلال إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة، بتنسيق من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية.

إن الجزاءات التي أقرها الاتحاد الأوروبي ليس لها سوى هدف واحد، ألا وهو عودة روسيا إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الجهود ضرورية لأن الجيش الروسي، منذ أكثر من ١٠٠ يوم، ما انفك يشن حربا عدوانية، تزداد آثارها سوءا على المدنيين كل يوم.

وتشعر فرنسا بالفزع إزاء الادعاءات العديدة المتعلقة بالعنف الجنسي. وإذا ثبت أنها صحيحة، فإنها ستعتبر جرائم. ويجب علينا جميعا أن ننفذ قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي. وتقع على عاتقنا مسؤولية تقديم الدعم للضحايا. ويجب أن يتمكنوا من سرد قصصهم بدون أي وصم بالعار.

تؤيد فرنسا الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان لإثبات الحقائق. ويجب محاكمة المسؤولين عن أعمال العنف ومعاقبتهم. ولهذا السبب أتاحت فرنسا لأوكرانيا الخبرة في جمع الأدلة وإقرار المساءلة.

ويساورنا القلق إزاء المخاطر التي يواجهها المشردون داخليا. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما عمل الأمم المتحدة الذي يسعى إلى منع الاتجار بالبشر وتهريبهم. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولا مندوحة من حماية ضحايا العنف. وتدعو فرنسا إلى تعزيز تلك الحماية.

وبالنظر إلى العدوان، الذي تترتب عليه عواقب مأساوية على السكان المدنيين، ما برحت فرنسا منخرطة بالكامل في تلك الجهود. ولن ندخر جهدا في العمل على استعادة السلام. وما زلنا نحض على الانسحاب الكامل للقوات الروسية، تماشيا مع حكم محكمة العدل الدولية، والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

أخيرا، تكرر فرنسا تأكيد دعمها لجميع النساء الأوكرانيات. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون المشاركة الكاملة للمرأة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة باتن والسيدة كاربوسكا والسيدة رولينز ويستن على إحاطاتهم.

أرحب أيضا برئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، في جلسة اليوم.

تكشف الشهادات التي استمعنا إليها اليوم عن بعد آخر للعواقب المأساوية لغزو أوكرانيا على السكان المدنيين. ووفقا للمعلومات المتاحة لنا، فإن ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين غادروا البلد هم من النساء والأطفال، و ٦٠ في المائة من المشردين داخليا هم أيضا من النساء، مما يوضح أن لهذا النزاع عنصرا جنسانيا لا مفر منه. وتزيد حالة الضعف لجميع هؤلاء النساء والأطفال من خطر الاتجار، بما في ذلك الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، كما سمعنا صباح اليوم. وقبل وقت قصير (انظر S/PV.9052) سمعنا المفوضة السامية ميشيل باشليت تشير في مجلس الأمن إلى حالات اغتصاب النساء في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية، وإن كانت قد أبلغت أيضا عن وقوع حوادث عنف جنسي ارتكبها الجانبان. والأمر المؤسف حقا هو أن التقارير تشير فيما يبدو إلى أن حوادث العنف الجنسي ضد النساء والفتيات تتزايد. فالوصم، والأعراف الاجتماعية، والقوالب النمطية التي يواجهها الضحايا، ومحدودية آليات الإبلاغ عن هذه الحوادث تجعل من الصعب الإبلاغ عن تلك الجرائم والتحقيق فيها تحقيقا كاملا.

إن التقارير التي تفيد بتعرض نساء أوكرانيات للاغتصاب ومن ثم القتل، والتي أطلعتنا عليها الممثلة الخاصة للأمين العام باتن عقب زيارتها مؤخرا إلى المنطقة، تبعث على القلق البالغ. ويجب أن نعطي

الأولوية للتحقيقات في جرائم الحرب المزعومة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني حتى يتم تقديم مرتكبيها إلى العدالة وحتى لا تمر هذه الجرائم بدون عقاب. وتتابع المكسيك عن كثب التحقيق الجاري الذي يجريه مكتب المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ونسلم بأهمية تنسيق المجموعة المعنية بالحماية التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسنتابع باهتمام كبير العمل الهام الذي تقوم به المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والجنساني التي يقودها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إن العواقب المتوسطة والطويلة الأجل للحرب على صحة جميع السكان، وخاصة على النساء ضحايا العنف الجنسي والناجيات منه، تثير قلقا بالغا. ومن الضروري أن نكفل حصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بدون عوائق وكذلك على خدمات الصحة العقلية، التي تعتبر حاسمة في مثل هذه الأوقات. ونرحب بالتوقيع على إطار التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة أوكرانيا بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. ونحن على ثقة بأنه سيكون بمثابة دعامة للمنع والردع. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل جمع الأدلة، والبيانات المصنفة، والتحليلات المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن العنف الجنسي والجنساني، وأن تعمل بالتنسيق مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وسنتابع نتائج الزيارة القادمة إلى أوكرانيا هذا الشهر.

لقد اضطلعت المرأة بدور أساسي منذ بداية الغزو الروسي، ويجب أن نكفل مشاركتها بصورة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار وفي المفاوضات التي تمثل سبيلا لوضع حد للحرب في أوكرانيا. وتدعو المكسيك مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء هذه المأساة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أنني لم أكن هنا في بداية فترة رئاستكم، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي الرئيس، في دوركم الجديد وأن أتمنى لكم كل التوفيق خلال هذا الشهر. وأشكر ألبانيا على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مقدمات الإحاطات، الممثلة الخاصة للأمين العام باتن، والسيدة كاربوفسكا، والسيدة روليز ويستن، على بياناتهم المستنيرة. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم، وكذلك بمشاركة السيد ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي.

منذ بدء روسيا غزو أوكرانيا غير القانوني وغير المبرر، تتزايد كل يوم الأعداد الكثيرة للتقارير الموثوقة عن الفظائع التي ترتكبها القوات الروسية ضد المدنيين. وتتضمن التقارير قصصا مروعة عن العنف الجنسي. وتتزايد المزاعم عن اعتداء الجنود الروس جنسيا على النساء والفتيات، وكذلك على الرجال والفتيان. لقد سمعنا من وزير الخارجية الأوكراني عن حالات العنف الجنسي المتعددة التي يرتكبها الجنود الروس في مدن أوكرانية كانت تحت سيطرة القوات الروسية. وسمعنا من نائب رئيس الوزراء الأوكراني أن الجنود الروس قاموا باغتصاب نساء أوكرانيات لساعات ثم قتلوهن.

ولا تقتصر الأدلة الدامغة على ما يقوله المسؤولون الأوكرانيون. ففي بوتشا، لدينا أدلة على ارتكاب فظائع، بما في ذلك صور تؤكد وجود مقابر جماعية. واليوم تحديدا سمعنا من الممثلة الخاصة للأمين العام هناك، في بوتشا، عن شواهد على وحشية روسيا تشمل تقارير موثوقة عن أعمال عنف ترتكب عن قرب وبدم بارد، حيث يقتل الأشخاص بأسلوب الإعدام، وتظهر على الجثث علامات التعذيب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وهناك تقارير متعددة من الضحايا عن قيام الجنود الروس بتحطيم أبواب الأقبية حيث كانت تحتمي النساء ثم اغتصابهن. وقد ارتُكبت تلك الأعمال الرهيبة أمام أطفالهن، وتم تصويرها من قبل الجنود الروس. إنها روايات تقشعر لها الأبدان. ونعلم أنه مقابل كل رواية نسمعها، هناك عدد أكبر من الروايات التي لا نعرفها.

وبالإضافة إلى النساء اللاتي يعانين داخل أوكرانيا، لا يمكننا أن ننسى أن أكثر من ٩٠ في المائة – وقد سمعنا هذا يذكر عدة مرات اليوم – من اللاجئين من أوكرانيا هم من النساء والأطفال. وكما

سمعنا من قبل في مجلس الأمن، تتحمل النساء والأطفال مخاطر كبيرة بشكل غير متناسب في هذه الحرب. ويؤدي انفصال الأسر إلى زيادة خطر الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، وبخاصة على الفتيات. وقد سمعنا تقارير واقعية عن المتجرين بالبشر الذين يستهدفون النساء أثناء سعيهن للحصول على الحماية في الخارج. ولذلك، لا يمكننا، نحن أعضاء المجلس، أن نبقى صامتين. بل يجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة للضحايا. ولا بد لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع المزيد من العنف.

وتبدأ المسؤولية من روسيا في المقام الأول. ومن باب التذكير للاتحاد الروسي، اعترف القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بأن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يحظر القانون الدولي الإنساني العنف الجنسي. والأمر متروك لروسيا لاتخاذ تدابير بين صفوف قواتها والقوات التي تحارب بالوكالة عنها لكفالة التقيد بذلك القرار وبالقانون الدولي الإنساني. والأمر يعود لروسيا لوقف الاغتصاب والعنف والفظائع من داخل صفوفها. وينبغي لروسيا إنهاء هذه الحرب الطائشة وغير المبررة على شعب أوكرانيا، وندعو الاتحاد الروسي للقيام بذلك فحسب.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق روسيا،، أود أيضا أن أتكلم عما يقع على عاتق بقيتنا لمعالجة هذا الوضع المفجع. إن إطار التعاون الذي وضعته الممثلة الخاصة باتن وفريقها ووقعته مع حكومة أوكرانيا في الشهر الماضي يستحق دعمنا القوي. وينبغي أن يكون بمثابة وسيلة للأمم المتحدة للمواءمة والتنسيق. وينبغي أن نتشاطر العناصر الرئيسية للإطار، وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم السلطات الأوكرانية وهي تقوم بتنفيذه. وستواصل الولايات المتحدة دعم مكتب الممثلة الخاصة باتن لتيسير ذلك العمل الهام.

ويمكن للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان أن تكفل أيضا عدم إفلات روسيا من العقاب بإخفائها الفظائع. في الشهر الماضي، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا آخر يدعو لجنة التحقيق إلى تناول الأحداث في مناطق كييف وتشيرنهيف وخاركيف وسومي، بهدف إخضاع المسؤولين عنها للمحاسبة. وتكتسي كل من لجنة التحقيق وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أهمية حاسمة لضمان المساءلة. إن تبادل المعلومات وتوثيق الجرائم أمر بالغ الأهمية لكفالة المساءلة عن جرائم الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والجنساني. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إجراء تحقيقات فعالة في التقارير المتعلقة بهذه الجرائم وعقد محاكمات في المحاكم الجنائية المختصة.

وكل ذلك يتطلب موارد. وقد أكد العديد من أعضاء المجلس التزامهم السياسي بمنع العنف الجنساني. وآن الأوان لتقديم دليل على ذلك الالتزام – وهو مطابقة الأقوال بالأفعال. وأوكرانيا تعول علينا.

أخيرا، بينما نعمل من أجل تحقيق المساءلة، يجب علينا أيضا أن نفعل الصواب من أجل الناجيات/الناجين من آثار العنف الجنسي. إنهم بحاجة ماسة إلى تحسين وتوسيع نطاق تقديم الخدمات بصورة شاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات الطبية والمتخصصة في مجال الصحة العقلية والمساعدة القانونية ودعم سبل العيش.

ويجب أن يركز كل هذا العمل على الناجين وأن يتم القيام به عن وعي بالصدمات النفسية. وقبل كل شيء، يجب أن يمنح الأمل للناجين. فلنتصدى معا لآفة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولنطالب بكفالة المساءلة والعدالة للناجين ولنوفر الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. ولنفعل كل ما في وسعنا لمنع المزيد من العنف وإنهاء حرب روسيا التي يأباها الضمير.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة باتن ومقدمتي الإحاطتين الأخريين على إحاطاتهن.

ألحق النزاع في أوكرانيا خسائر فادحة بالشعب الأوكراني مع دخوله شهره الرابع. والمخاطر الأمنية التي تواجهها النساء والأطفال مثيرة للقلق بشكل خاص. وينبغي لأطراف النزاع الامتثال للقانون

الدولي واتخاذ تدابير لحماية المدنيين من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والاتجار بالبشر. وينبغي أن يحصل الأشخاص المتضررون من العنف على الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية في حينه، ويجب على أطراف النزاع ضمان حماية المستشفيات وغيرها من المرافق المدنية من الهجمات. وقد قعت الأمم المتحدة والحكومة الأوكرانية اتفاقا إطاريا في الشهر الماضي لمساعدة الناجيات/الناجين من آثار العنف الجنسي ومنع الاتجار بالبشر. ونأمل أن يوفر ذلك حماية فعالة للفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال. إن استخدام العنف الجنسي كأسلوب حربي جريمة خطيرة وينبغي التحقيق في أي ادعاءات بنزاهة وعلى أساس الحقائق.

ومنذ اندلاع النزاع، عبر ٦,٨ مليون أوكراني الحدود إلى البلدان المجاورة ملتمسين اللجوء، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وتقدر الصين الروح الإنسانية التي أبدتها البلدان المجاورة لأوكرانيا في توفير المأوى الآمن وسبل العيش الأساسية للنساء والأطفال اللاجئين. وفي الوقت نفسه، فإن العدد المتزايد من حالات الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي تستهدف اللاجئين من النساء والأطفال أمر مثير للقلق. وتدعو الصين إلى التعاون الدولي الفوري لتحديد الأعمال الإجرامية ذات الصلة والمعاقبة عليها وإلى وقف الإيذاء التبعي للنساء والأطفال بحزم. وينبغي لمكتب الممثلة الخاصة باتن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وغيرها من الوكالات الدولية، تعزيز الرصد والتحليل وتقديم الدعم المهني والتقني لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للاجئين والاعتداء الجنسي عليهم.

إن القضاء على العنف الجنسي والاتجار بالبشر في النزاعات ليس نهاية المطاف لجهودنا. ولا يمكن أساسا تجنب صدمة النزاع بالنسبة للنساء والأطفال إلا من خلال وقف إطلاق النار واستعادة السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتعزيز محادثات السلام وتشجيع روسيا وأوكرانيا على العودة إلى مسار المفاوضات. ونأمل أن يساعد الاجتماع المقبل بين روسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة وتركيا الأطراف على بناء الثقة المتبادلة تدريجيا، مع حل مسألة الغذاء في أوكرانيا.

ولن يحل تقديم الأسلحة أو فرض الجزاءات وممارسة الضغوط المشكلة بل سيؤدي فحسب إلى إدامة النزاع وتوسيع نطاقه. ولا يوجد سبب يقتضي أن يدفع الناس في أوكرانيا وغيرها من البلدان النامية ثمن المواجهات الجيوسياسية والمواجهات بين التكتلات. وفي الوقت الذي يرتبط فيه البشر بمصير مشترك ولا يمكن تجزئة الأمن العالمي، لا يمكن لأي بلد، أو ينبغي له، أن يسعى إلى تحقيق أمنه المطلق على حساب أمن الآخرين. ولا يمكن، ولا ينبغي، ضمان الأمن الدولي والإقليمي من خلال تعزيز التكتلات العسكرية وقطع سلاسل الإمداد والصناعة. وتدعو الصين مرة أخرى الأطراف المعنية إلى وضع السلام والأمن الدوليين والإقليميين في المقام الأول والاضطلاع بدور بناء في إيجاد حل سليم للأزمة في أوكرانيا.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الأثر الجنساني للنزاع ذو أهمية للسلام والأمن ويجب أن يستمر في جذب انتباه المجتمع العالمي حتى يتم توفير استجابات مناسبة ومصممة خصيصا للعدد الكبير من النساء والفتيات اللواتي يقعن للأسف ضحايا لأعمال تشكل انتهاكا لحقوقهن وللقانون الدولي على حد سواء. ولذلك، فإننا ممتنون للممثلة الخاصة براميلا باتن ولكل من ناتاليا كاربوسكا وشيري رولينز ويستن على إحاطاتهن وعلى لفت الانتباه إلى التطور المؤسف للعنف الجنسي والاتجار بالبشر المتصلين بالنزاع في أوكرانيا، والأهم من ذلك، على المساعدة والدعم المقدمين للنساء والفتيات في مجال الحماية.

قبل شهرين، وفي هذه القاعة تحديدا، استمع أعضاء مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة إلى إحاطة قدمتها السيدة باتن خلال المناقشة المفتوحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على المساءلة بوصفها شكلا من أشكال الوقاية (انظر S/PV.9016). وخلال تلك المناقشة المفتوحة، أُدرجت أوكرانيا ضمن بيئات النزاع التي لا تزال فيها آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاع واقعا مخيفا بالنسبة للكثيرين.

واليوم، بينما تحتل أوكرانيا مركز الصدارة في مناقشاتنا بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار بالبشر، فإننا مدينون للضحايا والناجين، الذين شاركونا تفاصيل محنتهم المفجعة، بترجمة عدم رضانا إلى أفعال. ونستحضر التزامنا كمجتمع دولي بضمان ألا تُختزل الوقاية والمساءلة والنهج الذي يركز على الناجين، وهي عناصر تكمن في صميم القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، إلى مجرد كلمات، بل أن تُترجم إلى عمل حقيقي وملموس على أرض الواقع.

وتدين غانا جميع أعمال العنف الجنسي والاتجار بالبشر في أوكرانيا، بما في ذلك استخدامها كسلاح من أسلحة الحرب، وتشدد على ضرورة محاسبة مرتكبيها. ونكرر تأكيد دعمنا لجميع جهود المساءلة الجارية، بما في ذلك التحقيقات التي تجريها السلطات الأوكرانية ومنظمات المجتمع المدني والمحكمة الجنائية الدولية، من بين جهات أخرى.

ونعرب كذلك عن تأييدنا للنداءات العالمية الرامية إلى اعتبار هذه الأفعال جرائم حرب ونؤكد أنه ينبغي معاملة العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار بالبشر كأساس لفرض جزاءات محددة الأهداف ضد الجهات الفاعلة المذنبة، وذلك تمشيا مع الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب.

وتقدر غانا جهود جميع الوكالات الإنسانية ووكالات المعونة الموجودة في أوكرانيا، فضلا عن الدول الأعضاء التي استجابت للدعوة إلى اتخاذ إجراء حقيقي وما زالت تمد يد الأمل في أجزاء البلد التي تمس فيها الحاجة إلى ذلك الأمل.

إن تدريب وبناء قدرات العاملين الميدانيين والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية المحلية والمنظمات الإعلامية في أوكرانيا أمران أساسيان تماما لضمان أن تكون هذه الكيانات مجهزة تجهيزا كافيا لتوفير التوعية الكافية ضد الوصم. ومن شأن معالجة مشكلة الوصم تشجيع عدد متزايد من الضحايا، ليس على الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضدهم فحسب، ولكن أيضا على دعم إقامة العدل نيابة عنهم عن طريق الإدلاء بشهاداتهم والاستمرار في المشاركة طوال عمليات الادعاء.

ووفقا للقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، يجب على الأمم المتحدة أن تحد على وجه السرعة من خطر الاتجار من خلال توفير المساعدة والحماية الفعالتين للاجئين والنازحين داخليا دون أي تمييز، ولا سيما على أساس العرق أو نوع الجنس أو الإعاقة أو أي وضع آخر، مع الاعتراف بأن التمييز والعنصرية قد يزيدان من احتمالات التعرض للاتجار.

وينبغي ألا يضطر أي طفل في أوكرانيا إلى خوض التجربة الفظيعة المتمثلة في التعرض للاتجار به لأغراض الاستغلال الجنسي. ونحث جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على كفالة توفير الموارد بصورة مستمرة وبالقدر الكافي لنظم حماية الطفل في أوكرانيا. وهناك أيضا حاجة ماسة إلى كفالة الوصول إلى أماكن إقامة آمنة وتعزيز حماية الأطفال المشردين واللاجئين، مع مراعاة مصالحهم الفضلى، لمنع الاتجار بهم.

ومن المهم التذكير بأن آثار النزاعات على السكان لا تعد ولا تحصى. فكلما وقعت نزاعات، تعرض المدنيون الأبرياء في أغلب الأحيان لأضرار بدنية وعقلية وبيئية واقتصادية لا توصف، مع أمل ضئيل جدا في إصلاحها. وعندما يُضاف العنف الجنسي والاتجار بالبشر إلى هذا الكوكتيل السام أصلا، يعاني الضحايا من عذاب لا يمكن لمعظمنا تخيله على الإطلاق.

فوقف إطلاق النار أكثر إلحاحا الآن للقضاء على الظروف التي تجلت فيها هذه الانتهاكات الجامحة والجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي، فإننا نكرر توجيه الدعوة إلى الاتحاد الروسي لسحب قواته من دون قيد أو شرط من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دوليا، وإلى الطرفين للالتزام بالدبلوماسية والحوار من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة ومتفاوض عليها لنزاعهما. ونعتقد أن الأطراف ستكون مستعدة بشكل أفضل، من خلال الانخراط الهادف والمستدام الذي يركز على مبادئ الميثاق والقانون الدولي والمعايير التي تيسر التعايش السلمي وتضمن الاستقرار، لمعالجة شواغلها الأمنية المتبادلة.

وفي الختام، نحث مجلس الأمن على مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة الهامة، لكفالة التحرر من الاضطهاد الجنسي، فضلا عن المساءلة على جميع الأعمال ضد النساء والفتيات في أوكرانيا التي أفلت مرتكبوها من العقاب.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمات الإحاطات الثلاث على بياناتهن الهامة.

تدين النرويج بأشد العبارات الحرب العدوانية غير المبررة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، والتي تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. فيجب على روسيا وقف الحرب وسحب قواتها على الفور. ونكرر مطالبتنا بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه بالكامل. ونشعر بالفزع إزاء عمليات الترحيل القسري للمواطنين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى روسيا والأراضي التي تسيطر عليها روسيا وبيلاروس. وندعو إلى إعادة لم شمل العائلات، والإفراج الفوري عن المواطنين الأوكرانيين ونقلهم إلى بر الأمان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في أوكرانيا.

إن للحرب تأثيرا جنسانيا. فهي تؤثر بأشكال مختلفة على النساء والرجال والفتيات والفتيان وأعضاء مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل في هذا الصدد. أولا، إن الهجمات على مؤسسات الرعاية الصحية والعاملين فيها تحرم الناس، بمن فيهم النساء الحوامل أو في المخاض، من الحصول الآمن على الخدمات الجنسية وخدمات الصحة الإنجابية. ثانيا، إن عدد روايات الناجيات عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني مرتفع. وسيولد أطفال أثناء الحرب. فيجب كفالة الحقوق والرفاه لهم – وكذلك لأمهاتهم. ثالثا، نلاحظ تزايد خطر الاتجار، حيث يسعى المشردون بحثا عن الأمان عبر الحدود.

فيجب التصدي للانتهاكات والمخاطر السالفة الذكر. واستجابة لذلك، زادت النرويج من دعمنا لصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ونشدد على أهمية الاستجابات المتباينة جنسانيا وعمريا لتلبية احتياجات السكان المدنيين، بمن فيهم الأوكرانيون المشردون داخليا واللاجئون. ويجب أن يشمل ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي – الاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بغض النظر عن نوع الجنس المشار إليه في جواز سفر الشخص. كما إن الأطفال الأوكرانيين غير المصحوبين بذويهم معرضون للخطر بصفة خاصة. فيجب كفالة خدمات حماية الطفل.

ولكن أولا وقبل كل شيء، يجب علينا أن نتخذ خطوات لمنع حدوث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاتجار. ونرحب بالإطار المتفق عليه فيما يتعلق بالتعاون بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. إن إشراك ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في استجاباتنا أمر أساسي. ونحن نصر على اتباع نهج يركز على الناجين. ومن الأهمية بمكان للناجين ومجتمعاتهم وأوكرانيا ككل أن يكونوا قادرين على التغلب على الصدمة والوصمة التي سببتها لهم هذه الحرب وأن يمضوا قدما معا.

ويجب التحقيق في الفظائع، ومحاسبة المسؤولين عنها. ولذلك فإننا نؤيد التحقيقات الجارية، بما في ذلك عمل المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق المعنية بأوكرانيا. والخبرة في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والشؤون الجنسانية وحقوق الطفل حاسمة في هذه العمليات. ونشدد على الأهمية الحاسمة لمؤسسات حقوق الإنسان القوية والمستقلة وآليات المساءلة في أوكرانيا.

ويجب ألا يكون هناك أي تسامح مع العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالأشخاص، وألا يفلت الجناة من العقاب. والمساءلة أمر حيوي لكفالة العدالة للناجين ومنع الانتهاكات الجنسية والجنسانية في المستقبل في كل مكان.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمات الإحاطات – الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن، والسيدة كاربوسكا

والسيدة رولينز ويستن – على رواياتهن القيمة للحالة في أوكرانيا فيما يتعلق بالعنف الجنسي والاتجار بالبشر.

ومع دخول النزاع في أوكرانيا شهره الرابع، لا يزال المجتمع الدولي يقيم المدى الكامل لعواقبه الإنسانية. إننا نعلم يقينا أن النزاع تسبب في معاناة هائلة لكل من الأشخاص المتضررين مباشرة من العمل العسكري والمدنيين الفارين من المواجهة. وفي السياق الأوسع للدمار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الحرب نحيط علما، مع بالغ القلق، بالتقارير التي تفيد بحالات مزعومة من العنف الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات في سياق النزاع في أوكرانيا.

والأرقام المبلغ عنها مثيرة للقلق وتشير إلى أن الاغتصاب يجري استخدامه بصورة منهجية كسلاح من أسلحة الحرب. وتكرر البرازيل دعواتها إلى إجراء تحقيقات مستقلة عاجلة. ومن المسلم به أن من الصعب توثيق العنف الجنسي لأن الضحايا غالبا ما لا يرغبون في التحدث عنه. ويسهم عدم كفاية التقارير أيضا في الشعور بالإفلات من العقاب الذي يحيط بجرائم الحرب هذه.

إن استخدام العنف الجنساني كسلاح من أسلحة الحرب، فضلا عن كونه أداة للتخويف والسيطرة الاجتماعية في حالات النزاع، أمر غير مقبول. فكثيرا ما تستخدم هذه الجرائم لإذلال المدنيين الأبرياء ومعاقبتهم. ومن الموثق جيدا أن العنف الجنسي يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمعات ويسبب صدمات نفسية طويلة الأمد لضحاياه. وفي أعقاب ذلك، يمكن أن يستمر وصم الناجين والتمييز ضدهم ويسهمان في زيادة عدم المساواة بين الجنسين.

فينبغي مساءلة مرتكبي هذه الأعمال، سواء كانوا عملاء للدولة أم لا، عن ارتكاب انتهاكات واضحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن هذه الأعمال البغيضة محظورة في أوقات الحرب والسلم على السواء. والتحقيق السليم في قضايا العنف الجنسي في أوكرانيا ومقاضاة مرتكبيها ضروريان ليس فقط كوسيلة للجبر ولكن كذلك لتحقيق العدالة. وكما بينت لنا التجربة، فإن إقامة العدل في مثل هذه الحالات أيضا أداة هامة لتوطيد السلام في حالات ما بعد النزاع.

وقد تشرد ما يقرب من ١٥ مليون شخص، منذ اندلاع النزاع، ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في ارتفاع. ومما يؤسف له أن المتجرين بالبشر والشبكات الإجرامية قد يستغلون تحركات الأشخاص هذه، ومعظمهم من النساء والأطفال. فيحاول هؤلاء المجرمون استغلال ضعف اللاجئين وإغراءهم بوعود كاذبة بتوفير وسائل النقل أو السكن أو العمل أو غير ذلك من أشكال المساعدة. وعلى الرغم من أننا لا نعرف بالضبط الأعداد الدقيقة للضحايا الذين وقعوا بالفعل فريسة للمتجرين والمعتدين، فإن المخاطر واضحة وتستحق اهتمام المجتمع الدولي. وكما اعترفت المفوضة السامية المساعدة لشؤون الحماية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، جيليان تريغز، في نيسان/أبريل، يقع على عاتق الدول واجب منع المجرمين المتربصين والمنظمات الإجرامية من الاستفادة من هذه الحالات. ونثني على المفوضية لإطلاقها حملة توعية في صفوف اللاجئين وتوزيع مواد مطبوعة تتضمن معلومات عن كيفية حماية أنفسهم والإبلاغ عن حوادث سوء السلوك الجنسي أو النشاط الإجرامي.

وتبين الأعداد المتزايدة من التقارير عن العنف الجنسي والاتجار بالبشر، فضلا عن أعداد اللاجئين والمشردين داخليا أنفسهم، أن الحالة في أوكرانيا مستمرة في التدهور. وبغية منع هذه الفظائع في المنطقة وفي بلدان أخرى، من الأهمية بمكان أن نعمل على وضع استراتيجيات فعالة لتجنب الطرق غير الآمنة وغير النظامية وتعزيز المسارات القانونية المستدامة والآمنة للمحتاجين إلى الحماية. ومن واجبنا ومسؤوليتنا كفالة استقبال الأشخاص الفارين من الأعمال العدائية ورعايتهم على النحو الملائم. وتحقيقا لهذه الغاية، أدخلت البرازيل تأشيرات إنسانية خاصة للمواطنين الأوكرانيين والأشخاص عديمي الجنسية المتضررين من النزاع في أوكرانيا الذين يرغبون في العيش والعمل في البرازيل. وتمنح السفارات البرازيلية في براتيسلافا وبودابست وبوخارست وبراغ ووارسو هذه التأشيرات منذ آذار/مارس، في سياسة استفاد منها في السابق مواطنون أفغان وسوريون وهايتيون، وهي مثال على التزام البرازيل الثابت بحقوق الإنسان وحماية الفئات السكانية الأضعف.

وقد فشل المجلس بالفعل في منع نشوب النزاع وكفالة وقف الأعمال القتالية. ويجب ألا يفشل في نبذ الجرائم الجنسية والاتجار بالبشر. والهيئات الدولية ذات الصلة مدعوة إلى إجراء تحقيق فوري، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على بيانها. كما أشكر مقدمتي إحاطتي المجتمع المدني، السيدة ناتاليا كاربوسكا والسيدة شيري رولينز ويستن، على أفكارهما المتعمقة.

في العقود الثلاثة الماضية، اضطلع المجتمع الدولي بدور هام في إرساء المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وبذلك بعث برسالة قوية مفادها أنه لا مكان للعنف الجنسي في العالم المتحضر. وعلى الرغم من ذلك التقدم، من المحزن حقا أن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح لا يزال مستمرا بلا هوادة وسط ثقافة الإفلات من العقاب وكأسلوب من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب في النزاعات المسلحة، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية أساسية وهامة عن مقاضاة هذه الجرائم وردعها في حالات النزاع على أراضيها، حتى وإن ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول. وبناء على طلب الدول الأعضاء، يجب على الأمم المتحدة أن تساعد السلطات الوطنية في تطوير قدراتها على تعزيز أطرها القانونية الوطنية والهياكل ذات الصلة من أجل التحقيق السريع مع الجناة ومقاضاتهم. ونؤيد أيضا التعاون الفعال والآليات المناسبة لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر.

ولا تزال الهند تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم الحالة في أوكرانيا، وتكرر دعوتها إلى وقف فوري للعنف وإنهاء الأعمال العدائية. لقد أسفر النزاع في أوكرانيا عن خسائر فادحة في الأرواح ومآسٍ كثيرة جدا لشعبها، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين بلا مأوى وأجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء النزاع وتخفيف معاناة شعب أوكرانيا. وندعو أيضا إلى استئناف المحادثات بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لإنهاء النزاع.

إن للنزاع أثرا مزعزعا للاستقرار، ذا تداعيات إقليمية وعالمية أوسع نطاقا. والزيادة الناجمة عن ذلك في أسعار النفط ونقص الحبوب الغذائية والأسمدة لهما تأثير غير متناسب على بلدان الجنوب، ولا سيما البلدان النامية. ويتعين على العالم المتقدم النمو أن يفعل أكثر من ذلك بكثير للتخفيف من الأثر السلبي على الحياة اليومية للناس في البلدان الضعيفة. والهند ملتزمة بالعمل بشكل بناء للتخفيف من الأثر السلبي للنزاع على الأمن الغذائي وبكفالة أن يكون لدى البلدان الضعيفة مرونة كافية ضد التقلبات في السوق العالمية. وبغية إدارة أمننا الغذائي الشامل ودعم احتياجات البلدان المجاورة وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، أعلنا عن بعض التدابير التي ستسمح بتصدير القمح، بناء على الموافقة، إلى البلدان التي تحتاج إلى تلبية مطالبها في مجال الأمن الغذائي، وهي سياسة تكفل إعطاء الأولوية للبلدان المحتاجة.

وفي ذلك السياق، من الضروري أن نقدر جميعا تقديرا كافيا أهمية الإنصاف ويسر التكاليف وإمكانية الوصول عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. وللأسف، رأينا بالفعل الكيفية التي تم بها تجاهل هذه المبادئ في حالة لقاحات مرض فيروس كورونا. ويجب ألا تصبح الأسواق المفتوحة ذريعة لإدامة عدم الإنصاف وتشجيع التمييز. وما فتئت الهند تقدم المساعدة المالية فضلا عن توفير الحبوب الغذائية للبلدان المجاورة التي تواجه عواقب النزاع في أوكرانيا. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تلبية الاحتياجات الإنسانية المتغيرة. ونكرر التأكيد على أهمية المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويجب أن يسترشد العمل الإنساني دائما بتلك المبادئ، أي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، وينبغي ألا يتم تَسْيِيسها أبدا.

أود أن أختتم بإعادة التأكيد على أن النظام العالمي المعاصر يقوم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة باتن والسيدة كاربوسكا والسيدة رولينز ويستن على إحاطاتهن الرصينة. وأرحب أيضا بممثل أوكرانيا ورئيس المجلس الأوروبي ميشيل ضمن المشاركين في هذه الجلسة.

شهدنا يوم الجمعة مرور ١٠٠ يوم على شن روسيا حربها غير القانونية ضد أوكرانيا. وخلال ذلك الوقت، رأينا الموت والدمار على نطاق لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إذ قُتل الآلاف أو جرحوا. وفرّ أكثر من ٦,٦ مليون شخص من أوكرانيا ولا يزال الملايين داخل البلاد نازحين وتقطعت بهم السبل في المناطق المتضررة من النزاع وبحاجة ماسة إلى الدعم الإنساني. وكما سمعنا، فإن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا.

وقد شهدنا أدلة على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك الفظائع التي ارتكبت في أماكن مثل منطقتي بوتشا وإربين والهجمات على المدارس والمستشفيات ومحطات السكك الحديدية والمباني السكنية والصحفيين – حتى على كييف أثناء زيارة الأمين العام. لقد شهدنا زيادة مقلقة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك تقارير مروعة عن الاغتصاب والعنف الجنسي الذي ترتكبه القوات المسلحة الروسية، وزيادة كبيرة في الاتجار بالبشر. كما أدت تصرفات روسيا، بما في ذلك تدميرها وحصارها للموانئ الرئيسية، إلى تفاقم واحدة من أشد الأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم في التاريخ الحديث.

ونشيد بعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التخفيف من المعاناة التي سببتها الحرب، بما في ذلك الجهود المبذولة لتأمين صادرات الحبوب من أوكرانيا. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم تلك الجهود بكل طريقة ممكنة. لقد تعهدنا بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة أوكرانيا، بما في ذلك من خلال تمويل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة ضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي.

والمساءلة أمر حيوي لدعم سيادة القانون وحقوق جميع الدول. وتساعد المملكة المتحدة في المهمة الكبيرة المتمثلة في جمع الأدلة وحفظها، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي. ونتعاون تعاونا وثيقا مع المدعي العام الأوكراني ونشرنا خبراء متخصصين من المملكة المتحدة في جرائم الحرب والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في بولندا لتقديم الدعم. وفي المناقشة المفتوحة التي جرت في ١٣ نيسان/أبريل (انظر S/PV.9016)، أطلقنا مدونة مراد، المصممة لدعم الجمع الآمن للأدلة من ضحايا العنف الجنسي. وتم تزويد المدعي العام الأوكراني بترجمة للمدونة باللغة الأوكرانية. وما زلنا ننظر في جميع الخيارات الدولية للتصدي لتلك الجرائم البشعة ومحاسبة مرتكبيها.

إن هذه الحرب مروعة وغير مبررة في يومها المائة كما كانت في يومها الأول. وتتجاهل روسيا كل دعواتنا للسلام وتواصل هجماتها على شرق أوكرانيا، وقد قصفت كييف مرة أخرى في نهاية هذا الأسبوع. ويجب ألا نسمح لروسيا بتطبيع العدوان غير القانوني عن طريق التضليل والإلهاء والأكاذيب. بل يجب علينا أن نطالب روسيا بإنهاء المعاناة التي تسببها. وهذا يعني الوقف الفوري لغزوها وسحب قواتها، كما طالب الأمين العام وأعضاء المجلس والجمعية العامة وكما أمرت محكمة العدل الدولية.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): بما أنني أتكلم للمرة الأولى منذ بدء فترة ولايتكم، أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن وعلى اتخاذكم المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن العنف الجنسي والاتجار بالبشر فيما يتصل بالحالة في أوكرانيا. وأشكر الممثلة الخاصة براميلا باتن على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، والسيدة ناتاليا كاربوسكا والسيدة شيري رولينز ويستن على رواياتهما المباشرة.

إذ نتكلم أمام المجلس في هذا الصباح، فإن قلوبنا مع شعب أوكرانيا وشعوب البلدان المجاورة لها الذين وقعوا فريسة لويلات الحرب الدائرة هناك منذ ١٠٠ يوم. ونود أن نعرب عن تضامننا معهم في هذا الوقت العصيب. وباسم بلدي، أشيد بالنساء والرجال الذين يعملون بعزم في إطار البعثات الإنسانية للتخفيف من المعاناة اليومية للناجين من الحرب. ونكرر التأكيد على أن المعونة الإنسانية، البالغة الأهمية في مثل هذه الحالات، يجب أن تُقدم دون عوائق إلى السكان المحتاجين

ودون تسييس وفي ظل ظروف آمنة وكريمة يكفلها القانون الدولي الإنساني.

إن الإحصاءات الواردة في أحدث تقرير عن الحالة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحرب في أوكرانيا مثيرة للقلق. فتلك الإحصاءات تؤكد التوقعات بتزايد الخسائر مع اشتداد القتال على الأرض. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الأعمال العدائية، حيث نزح أكثر من ٧ ملايين شخص داخليا ويوجد حوالي ٦,٨ مليون لاجئ. ويساورنا قلق بالغ إزاء ادعاءات العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما ضد النساء والأطفال، فضلا عن التقارير المستمرة عن شبكات الاتجار بالبشر الناشئة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمنع ومكافحة التهديدات لحقوق الإنسان والانتهاكات الفعلية لها. ونرحب بعمل الرصد والتوعية الذي يقوم به مكتب السيدة باتن تحقيقا لتلك الغاية، ونأمل أن يؤدي إطار التعاون الموقع مع الحكومة الأوكرانية إلى تحسين منع تلك الجرائم وتعزيز الاستجابة العملياتية. ونرحب أيضا بالآليات التي أنشأها صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة لتوفير استجابات مناسبة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في مجالي الرعاية الطبية والدعم القانوني.

وثمة أهمية كبيرة للتشديد على أن الاتفاقيات الدولية التي تحمي المدنيين في النزاعات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تدين العنف الجنسي ضد المرأة واستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب وتعترف بالعنف الجنسي بوصفه خطرا أمنيا كبيرا، ملزمة لجميع الأطراف المتحاربة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل إمكانية التحقيق بشكل مستقل ونزيه في العنف الجنسي والاتجار بالبشر وجميع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى أثناء النزاع المسلح بغية إثبات الحقائق وتحديد المسؤولية. ويجب تحييد الشبكات التي تعمل بأسلوب المافيا الضالعة في الاتجار والاستغلال الجنسي والتي تعمل على طول ممرات الخروج أو المراكز المضيفة ومحاسبة الجناة على جرائمهم. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز التنسيق بين مختلف المنظمات المعنية. ويجب زيادة تبادل المعلومات من أجل منع الشبكات الإجرامية قدر الإمكان من استغلال السكان المنكوبين الفارين من مناطق الحرب. ومما لا شك فيه أن خطر الاستغلال الذي تشكله العمالة غير المشروعة والتجنيد في شبكات الاستغلال الجنسي للأطفال والتبني غير القانوني سينخفض إلى حد كبير إذا ما قُوضت شبكات اتصالاتها ووسائل تشغيلها وتمويلها.

وأود أن أردد مرة أخرى ما قيل عن حالة الفارين من الحرب، وخاصة الأعداد الكبير من الرعايا الأفارقة. فما زلنا نتلقى شهادات صادمة من العديد ممن تعرضوا لسوء المعاملة بسبب أصلهم وهم يحاولون المغادرة. ومنذ أن بدأت الحرب في أوكرانيا، تحدثنا مرارا وتكرارا عن تعرض العديد من المواطنين الأفارقة للوصم. إنها ليست مسألة لون البشرة فحسب، بل هي مسألة إنسانية، مسألة الطابع العالمي للمعاناة واحترامنا للقيم النبيلة للأمم المتحدة وشعوب العالم، أو بالأحرى، جميع شعوب العالم. ومن الواضح أنه في حالة الحرب، ينبغي أن تؤخذ كافة أشكال المعاناة على محمل الجد بشكل متساو، لأن المعاناة لا وجه لها. وكل دمعة يذرفها من يعانون يجب أن تثير عواطفنا وأن نقابلها بالإدانة دون أي اعتبار مسبق للون العينين التي تنسال منها. وإن اللامبالاة أمام هذا البؤس الإنساني غير لائقة وغير مقبولة شأنها شأن هذا التمييز البغيض. وبينما نُقيم الحالة الراهنة، يجب ألا ننسى المحنة التي يواجهها الشباب الأفارقة الفارون من الحرب في أوكرانيا، الذين يتعرضون للتمييز والإذلال ولمعاملة غير إنسانية تستعصي على الفهم. ويجب أن نتذكر الصمت المطبق للبعض والنداءات الانتقائية لجميع الذين يعرفون كيفية إسماع أصواتهم ويمكنهم اتخاذ إجراءات، وكنهم ظلوا غير مستجيبين لصرخات الكرب التي أطلقها الشباب الأفارقة الذين وجدوا أنفسهم مهمشين من قبل آليات الحماية ومعرضين لخطر الاستغلال بقدر أكبر.

وكما سمعنا للتو من السيدة باتن، فإن الحالة الإنسانية في أوكرانيا مقلقة للغاية وتتطلب اتخاذ إجراء عاجل لتلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان المدنيين. ونحن مدينون بالاستجابة للنساء والأطفال المحاصرين وسط القتال. ونحن مدينون بالاستجابة لأولئك الذين

يتعرضون للإيذاء والاستغلال. ونحن مدينون بالاستجابة لجميع الأسر التي تفرق شملها والتي جُردت من كرامتها. ويجب أن تتجاوز استجابتنا خلافاتنا من أجل تلبية احتياجات جميع الضحايا. ويدعو بلدي إلى وقف إطلاق النار وفتح ممرات إنسانية في كل منطقة بغية تقديم المعونة الإنسانية في ظروف أمنية مثلى.

في الختام، وبالنيابة عن بلدي، أكرر دعوتنا إلى إجراء مفاوضات بحسن نية لإنهاء الحرب. وغني عن القول إن أنجع طريقة للقضاء على خطر العنف الجنسي والجنساني هي إنهاء النزاع.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن والسيدة ناتاليا كاربوسكا والسيدة شيري رولينز ويستن على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا والممثلين الدائمين للبلدان المتضررة في المنطقة.

لقد أعرب الوفد الكيني بحزن عميق هذا الصباح عن تعازيه لشعب نيجيريا وحكومتها في أعقاب القتل الوحشي لعشرات المصلين في كنيسة القديس فرنسيس الكاثوليكية في بلدة أووو بولاية أوندو. إن هذه الأعمال الإرهابية جرائم ضد الإنسانية وندينها بأشد العبارات. ونحث المجلس على مضاعفة جهوده لضمان مواجهة الجماعات الإرهابية بأقوى إدانة ورفض ممكنين.

إن الحروب العدوانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتفتح الباب على مصراعيه أمام الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، خاصة عندما تكون حروبا تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. وإذ ندين جرائم الحرب بحق يجب ألا ننسى أن الحرب نفسها جريمة كبرى. كما يعتبر العنف الجنسي ضد النساء والأطفال والرجال نتيجة ملازمة للحرب وأنه يُستَخدم عمدا وأحيانا بصورة منظمة سلاحا من أسلحة الحرب. ونعرب عن تقديرنا ببالغ القلق للنساء والفتيات والفتيان الأوكرانيين الذين عانوا من هذه الجريمة المروعة النكراء. وندين الانتهاكات المرتكبة ضدهم وانتهاكات القانون الدولي وقوانين الحرب وميثاق الأمم المتحدة وأبسط قيم اللياقة الإنسانية. وندعو جميع القادة العسكريين إلى ضمان مساءلة المسؤولين عن هذه الفظائع. ويجب أن يخضع الجنود في الميدان لضوابط مشددة بسبب إساءة معاملة المدنيين أو المقاتلين الأسرى. ويجب أن يدرك القادة السياسيون أيضا أن استخدام الأيديولوجية لوصم فئات اجتماعية بكاملها يزيد من خطر ارتكاب الجنود العاديين للفظائع. ويجب على القادة التمسك بالكرامة والقيمة الإنسانية فضلا عن المساواة لجميع شعب أوكرانيا في جميع الاتصالات العامة.

ونحث جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية والوكالات الموجودة في أوكرانيا والبلدان المجاورة على بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي للناجين من العنف الجنسي والاتجار. وينبغي بذل المزيد من الجهد لضمان إنشاء ممرات إنسانية وحماية الملايين الذين ما زالوا ضعفاء في المدن والقرى المحاصرة من الاستهداف العسكري. ونقول ذلك ونفهم تماما أن الحماية الحقيقية تتمثل في وقف الحرب واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وفي غضون ذلك هناك حاجة ماسة إلى تنسيق فعال للعمليات عبر الحدود بين موظفي أمن الحدود وآليات الإنذار المبكر والمستشارات الوطنيات والإقليميات لشؤون حماية المرأة، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لحماية المعرضين لخطر الانتهاكات. في ذلك الصدد، نشيد بالتوقيع على إطار الأمم المتحدة للتعاون في أوائل أيار/مايو لمساعدة الناجين من العنف الجنسي مع اختصاص يشمل أيضا منع الاتجار المتصل بالنزاع في ظروف زيادة التشريد.

ونشيد أيضا بجميع الأفراد والمؤسسات والحكومات التي تقدم المساعدة بكل الطرق الممكنة. ونشكر على وجه الخصوص هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تقاريرها وإحاطاتها التي تسلط الضوء على محنة المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وعلى قيادتها لاستجابة الأمم المتحدة.

ونشيد بنساء أوكرانيا الشجاعات اللواتي يناضلن من أجل السلام ومن أجل بلدهن. ونشيد بالنساء القياديات في الحكومة والمجتمع

المدني. ويسرنا أن تؤدي المرأة دورا بوصفها عاملا للتغيير، وندعو إلى مشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات والجوانب، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في أوروبا والعالم.

ولا بد لي مرة أخرى من أن أتطرق إلى محنة الأفارقة المحاصرين في الحرب. وما زلنا نرى للأسف، تقارير عن التمييز العنصري الموجه ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يبحثون أيضا عن الأمان في أوروبا شأنهم شأن غيرهم من الأوكرانيين الفارين. لقد سمعنا مؤخرا قصة جيرالد إزياني المحزنة عن تجربته في عبور الحدود من أوكرانيا إلى المجر ثم إلى برلين. وعلى الرغم من أنه كان يعي، بصفته مقيما شرعيا في أوكرانيا بحقوقه والقوانين الواردة في الميثاق التي تسمح له بحق المرور، تعرّض للتمييز في القطار الذي طلب منه ما بين ١٥ و ٢٠ من ضباط الشرطة الألمانية النزول منه وطالبوه بالخضوع لمزيد من الإجراءات للسماح له بالمغادرة بذريعة أنه لم يولد في أوكرانيا. واستنادا إلى تلك المبررات المروعة أجبر جميع الأشخاص السود في القطار على النزول واحتجزوا لمدة ٢٣ ساعة وتعرضوا لمعاملة مجحفة وغير إنسانية من جانب سلطات إنفاذ القانون. إن علينا أن نكرر التأكيد أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي متساوون في الإنسانية ويستحقون الحماية والتسهيلات على قدم المساواة مع الآخرين تمشيا مع الميثاق.

وما تزال الحرب في أوكرانيا تسبب زيادة انعدام الأمن الغذائي في الكثير من البلدان، وخاصة في بلدان الجنوب. وكتدبير للتخفيف من آثاره نؤيد النداء العاجل الذي وجهه برنامج الأغذية العالمي لفتح الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود للسماح بتصدير الأغذية. ويجب ألا تسمح الاستجابة الإنسانية والإنمائية لتلك المعاناة بتخلف بلد أو منطقة عن الركب. ونشيد بجهود رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعاونهما مع القادة القادرين على نقل الأغذية من أوكرانيا إلى بقية بلدان العالم.

في الختام، أؤكد من جديد دعم كينيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. كما ندعو باستمرار إلى إعطاء الأولوية للحوار باعتباره السبيل الوحيد المعقول لحل المنازعات الخطيرة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشاطر الآخرين شكر السيدة باتن والسيدة كاربوسكا والسيدة رولينز ويستن على إحاطاتهن الثاقبة جدا. وأرحب أيضا بمشاركة شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي فضلا عن ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

قبل الأزمة الأخيرة في أوكرانيا كان العالم بالفعل في خضم أسوأ أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك بدوره سببا في مستويات لا يمكن تصورها تقريبا من العنف الجنسي والاتجار بالبشر. ففي عام ٢٠١٦ قدرت منظمة العمل الدولية أن ٢٨,٧ مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم كن يعشن في ظروف العمل القسري أو عبودية الدَّين أو الزواج القسري أو الاسترقاق أو الاتجار. وأشار تقرير الأمين العام عن الاتجار بالبشر (A/75/289) في عام ٢٠٢٠ إلى أن ٧٠ في المائة من جميع ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم كانوا من النساء والفتيات وأن ٧٧ في المائة منهن تم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي.

وما برحت منطقتي، الشرق الأوسط، في قلب تلك الأزمة لأكثر من عقد من الزمان حيث شُرِّد الملايين واستغلوا. وبالتالي فإن النزاع في أوكرانيا يزيد هذه الأزمة العالمية المروعة أصلا سوءا. فخلال ما يزيد قليلا عن ١٠٠ يوم فقط شُرِّد ما يقرب من ١٤ مليون شخص أي أكثر من ربع سكان أوكرانيا، أغلبهم من النساء والأطفال. لقد شهدنا بالفعل تقارير تبعث على القلق عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وعن وقوع النساء والأطفال ضحايا لعصابات الجريمة المنظمة التي تدير عصابات الاتجار بالبشر. وكما سمعنا اليوم، فإن هذا النزاع يتطلب استجابة دولية جادة تركز على نوع الجنس وتعطي الأولوية لاحتياجات وسلامة النساء والأطفال في أوقات النزاع. ونشعر شأننا شأن زملائنا ممثلي كينيا وغابون أيضا بقلق بالغ إزاء مسألة ضمان معاملة جميع اللاجئين على قدم المساواة وبدون عنصرية.

واستنادا إلى الموضوع المختار لمناقشة اليوم، أود أن أركز على النقاط التالية. أولا، نشيد بإطار التعاون الذي وقعه مكتب الممثلة

الخاصة باتن مع حكومة أوكرانيا بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. ويكتسي التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات المختصة في أوكرانيا وفرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر التابعة لها في مختلف المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين فرص حصول الناجين من العنف الجنسي على الخدمات الصحية والاجتماعية، أهمية بالغة. ونؤيد خطة الممثل الخاصة لنشر خبير معني بالاتجار للتعاون مع السلطات في أوكرانيا وجيرانها لأننا نعتقد أنه سيساعد على التخفيف من الاستغلال المروع للنساء والأطفال في جميع أنحاء المنطقة. وتعتبر هذه المبادرات خطوات إيجابية وضرورية قد تعزز قدرة البلدان المجاورة وجهودها لمنع الاستغلال ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحيط علما برسالة السيدة باتن بأن هناك حاجة عاجلة إلى اتفاق إقليمي وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم دعمه في السياق الإنساني لهذا النزاع. وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة كلا الاقتراحين.

ثانيا، نحن نعلم بالفعل مدى أهمية جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في حالات النزاع، بما في ذلك من أجل فهم أفضل لأثر النزاع على الاتجار بالبشر والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وإن كان من الصعب جمعها. وتوفر مبادرات مثل التحليل الجنساني السريع الذي تجريه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة كير الدولية نظرة ثاقبة على الديناميات الجنسانية للنزاع في أوكرانيا، وهي نوع من التحليل يمكن أن يوجه استجابة أفضل وملاءمة بقدر أكبر لاحتياجات النساء والفتيات الأوكرانيات. وينبغي أن يستمر تمويلها بشكل جيد.

ثالثا، لا يزال النزاع يقوض الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وفي حين أن الرجال هم معظم الذين يشاركون في النزاع، فإن النساء هن اللواتي يجبرن على توفير قوت أسرهن بأي وسيلة يستلزمها ذلك. ونحن نعلم أن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف ويمكن أن يؤدي إلى مواجهة النساء للعنف والاستغلال أثناء سعيهن إلى إعالة أسرهن، لا سيما في المناطق الريفية. وبسبب هذه الآثار غير المباشرة، يجب على مجلس الأمن أن يبقي مسألة تفاقم انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي بسبب النزاع في صدارة جدول أعماله. وتحقيقا لهذه الغاية، تشيد دولة الإمارات العربية المتحدة بالأمين العام على جهوده الرامية إلى تيسير شحن الحبوب من الموانئ الأوكرانية، وتشجع جميع الجهود الجارية في هذا الصدد.

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاتجار بالبشر في أوكرانيا ومنعهما والتصدي لهما. ولكن هناك طريقة حقيقية واحدة فقط لوقفهما. وذلك بإنهاء النزاع بحل دبلوماسي تشارك فيه المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتشارك في جميع جهود الوساطة والحوار. ونأمل أن نرى ذلك يحدث ومن دون إبطاء، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أرحب برئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، في القاعة اليوم، وأن أرحب كما هو الحال دائما بزميلنا سفير أوكرانيا. وأعرب عن خالص شكرنا لمقدمات الإحاطات هذا الصباح – الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن، وناتاليا كاربوفسكا، وشيري رولينز ويستن. ونحن في غاية الامتنان على رواياتهن الواقعية جدا عن المعاناة والدمار اللذين سببتهما حرب روسيا الطائشة وغير القانونية في أوكرانيا، التي كما نعلم جميعا تجاوزت الآن ١٠٠ يوم. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نرى كل يوم تداعيات هذه الحرب البغيضة، من تعرض المدنيين للهجوم والقتل، واستهداف المدارس والمستشفيات، والتشريد الجماعي وتشتت الأسر – والموضوع الذي يجمعنا في القاعة اليوم، العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار بالبشر. وأود أن أوضح أن هذه ليست عملية عسكرية خاصة. إنها حرب غير مشروعة، تسبب أضرارا ومعاناة متعمدة.

لقد فر الآن أكثر من ١٥ مليون شخص من منازلهم، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. سرعة وحجم هذا التشريد لم يسمع بها أحد في العصر الحديث. وعندما واصل الاتحاد الروسي غزو أوكرانيا في أواخر شباط/فبراير، دق على الفور ناقوس الخطر بشأن الاتجار بالبشر. نحن نعلم أن النزاع والتشريد يؤديان إلى تفاقم الاتجار بالبشر. ونحن نعلم أنهما يوفران أرضا خصبة لأولئك الذين يتجرون بالبشر

– الشبكات الإجرامية المنظمة التي تتطلع إلى الاستفادة من أضعف الفئات في مجتمعاتنا، كما أبرزت الممثلة الخاصة براميلا باتن هذا الصباح بحزن ووضوح شديد. وقد حشد المجتمع المدني والسلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان الجهود بسرعة للاستجابة وزيادة الوعي وتوفير المعلومات للاجئين والتدريب لمقدمي الخدمات وشرطة الحدود. وأود أن أعرب اليوم عن خالص امتناننا لعملهم. ومما لا شك فيه أنه منع الضرر. لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان أن تكون جهود المنع حثيثة.

ومع احتدام الحرب، ازداد ضعف الفارين. ويواجه أفراد الفئات المهمشة، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم وذوي الإعاقة، مخاطر خاصة. إن الموجة الكبيرة من المتطوعين الذين حشدوا جهودهم لدعم الفارين تمثل البشرية في أفضل حالاتها. إنها تعبير عن الأساس الذي بنيت عليه حقوق الإنسان، بل والأمم المتحدة، وهو أن جميع الناس يولدون بكرامة أصيلة. ولكن يجب أن نكفل وجود إجراءات صارمة للتدقيق والتسجيل لمنع الاستغلال والحماية من الاتجار. وكما أبرز المقرر الخاص سيوبهان مولالي وآخرون، فإن تدابير الحماية الدولية الموسعة وطرق الهجرة الآمنة ضرورية أيضا للحد من خطر الاتجار. وبالترحيب بأكثر من ٣٠ ٠٠٠ أوكراني في أيرلندا بموجب توجيه الحماية المؤقتة للاتحاد الأوروبي، سعينا إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر.

ونعلم أيضا أن النزاع والتشريد يفاقمان العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. لقد استمع مجلس الأمن إلى التقارير المروعة عن العنف الجنسي الذي يرتكبه الجنود الروس ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان. والاغتصاب ليس نتيجة ثانوية حتمية للحرب، بل هو عمل قد يشكل جريمة حرب ويترك آثارا وصدمات مدى الحياة على الضحايا ومجتمعاتهم المحلية. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام باتن في وقت سابق، فإن حالة واحدة من حالات إساءة المعاملة هذه هي أمر غير مقبول على الإطلاق. وقد أدان مجلس الأمن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وأقر بأنه يمكن أن يشكل جريمة حرب. لكن الوقت قد حان لكي يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهد وأن يكفل عدم إفلات هذه الجرائم من العقاب.

وكما ذكرت السيدة باتن أثناء وجودها في كييف، فإن القانون الدولي لن يكون وعدا أجوف. لا يمكن أن يكون. وستساعد الجهود الجارية لجمع الأدلة والتحقيق في هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون، على محاسبة المسؤولين عنها. ونؤيد تماما الممثلة الخاصة باتن في عملها في سياق إطار التعاون مع حكومة أوكرانيا، ونردد النداءات التي وجهتها صباح اليوم للتعاون من جانب الاتحاد الروسي. ستكون هناك عدالة للضحايا والناجين.

كما أن التقارير التي تفيد بزيادة العنف المنزلي في أوكرانيا تبعث على القلق الشديد. وتواجه الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس الآن أزمة مزدوجة، لأن الخدمات غير قادرة على توفير الحماية والاستجابة لاحتياجاتهن على نحو كامل. وبالإضافة إلى العدالة، فإن جميع الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاتجار يستحقون الحماية والمساعدة. ويجب توفير خدمات شاملة تركز على الناجين في كل مرحلة – داخل أوكرانيا وعلى الحدود وفي بلدان العبور والبلدان المضيفة. وهذا يعني مراعاة الاحتياجات الخاصة للمجموعات والأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويجب إعطاء الأولوية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه كلماتي مباشرة إلى الاتحاد الروسي. ينبغي ألا يكون هناك شك في أن هذه الحرب ستنتهي. كل الحروب تنتهي. النور يقهر دائما الظلام. إذا كان لدى روسيا أي تعاطف مع ملايين الضحايا وأي احترام للقانون الدولي ولا يزال بإمكانها إظهار الإنسانية، فعليها إنهاء هذه الحرب الآن ووقف المعاناة التي لا معنى لها. لم يفت الأوان بعد لفعل الصواب.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمات الإحاطات على ما قدمن من معلومات.

إن تصاعد الاتهامات بأن أفراد الخدمة الروس ارتكبوا جرائم ذات طابع جنسي كان تكتيكا مفضلا لنظام كييف وزملائنا الغربيين

منذ بداية عمليتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا. ونتذكر جميعا كيف وجهت الاتهامات بالعنف الجنسي إلى جنودنا مرارا وتكرارا في وسائط الإعلام الأوكرانية والغربية وفي هذه القاعة، مع الإشارة إلى بعض التقارير التي تتضمن معلومات يزعم أنها موثوقة. ومع ذلك، لم يقدم أي دليل. كما أن مقدمي الإحاطات والممثلين الذين تكلموا اليوم لم يقدموا مثالاً واحداً. لكنّ هذه الاتهامات تتناسب تماماً مع صورة الجنود الروس كوحوش وبرابرة متوحشين والتي تم إنشاؤها بعناية من قبل الاستراتيجيين السياسيين الغربيين، تماماً كما فعل أتباع غوبلز في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. ولعل الأعضاء يذكرون أن الممثل الدائم لأوكرانيا، الذي استخدم نفس الكتيب الفاشي، وهو يخبرنا كيف سرق الجنود الروس الأجهزة المنزلية، بل وحتى المراحيض، عند مغادرة بوتشا لأن "الكثير من الناس ليس لديهم مراحيض في روسيا".

إن اختلاق الأحداث في بوتشا، التي اعتبرها زملاؤنا البريطانيون سبباً كافياً لعقد جلسة مجلس الأمن التي كنا قد طلبناها، كانت حتى الآن ذروة حملة التشهير القائمة على الأكاذيب والتي لا أساس لها من الصحة. والآن، ظهرت الكثير من التناقضات والتفنيدات للنسخة الرسمية لدرجة أن شركاءنا الغربيين أصبحوا حذرين من ذكرها. وفي الوقت نفسه، فإن الاتهامات بالعنف الجنسي التي لا أساس لها من الصحة لا تفتأ تزداد، كما أتيحت لنا الفرصة لنرى اليوم.

وأودّ أن أخاطب الزملاء الذين عبّروا عن آرائهم بصوت عالٍ بشكل خاص بشأن ذلك اليوم وأن أوصيهم بأن يكونوا حذرين، لأن أياً من ادعاءات كييف لا يستند إلى أي دليل. وقد تجلّى ذلك على أفضل وجه مؤخراً بالمفوضة الأوكرانية لحقوق الإنسان نفسها، السيدة دينيسوفا. فكما اتضح فيما بعد، لقد تجاوزت حدودها وصرّفها نظام كييف بذريعة مثيرة للاهتمام – بسبب تركيزها الذي لا يمكن تفسيره على التفاصيل العديدة للجرائم الجنسية واغتصاب الأطفال في الأراضي المحتلة، وهو ما لا يمكن تأكيده بالأدلة. وبعبارة أخرى، كانت المفوضة الأوكرانية تكذب على العالم بأسره طوال ذلك الوقت، وهو ما كان خبراً صادماً حتى بالنسبة للسلطات في كييف. وأحثّ أولئك الذين يستمتعون، كعادتهم، بالاتهامات الموجهة ضد الجنود الروس على التفكير ملياً فيما إذا كان بإمكانهم الوثوق بالمعلومات، أو بالأحرى المعلومات المضللة، التي تروج لها كييف – وليست دينيسوفا وحدها التي تنشرها.

لقد تم بالفعل دحض العديد من حالات العنف الجنسي المزعومة التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية من آلة الدعاية في كييف، إما من قبل المسؤولين أو من يسمون بالضحايا أنفسهم. على سبيل المثال، ذكرت سلطات خيرسون أنه لا يوجد دليل يُثبت أن القوات الروسية استخدمت العنف الجنسي ضد ١١ امرأة من سكان المدينة، كما ذكرت بعض المنصات الإلكترونية المشكوك فيها.

واعترفت ناستيا سافتشيشين، التي نُشرت عنها الأخبار المتداولة حول العالم بعنوان "فتاة اغتصبها الروس وقتلوها لمجرد كونها أوكرانية"، بأنها بخير وأنها كانت مجرد جلسة تصوير غريبة جدا.

وثمة مثال آخر: الفتاة التي تعرضت، وفقاً لما قاله أوليكسي أريستوفيتش، المستشار في مكتب رئيس أوكرانيا، للاغتصاب والتعذيب على يد القوات الروسية في هوستوميل وماتت. ولكن الواقعة حدثت في ماريوبول وليس في هوستوميل، وكان الجناة من النازيين الجدد من كتيبة آزوف وليسوا من الروس. وهناك أدلة على تلك الجريمة.

وبينما يقتصر خصومنا على ادعاءات لا أساس لها من الصحة، سأقدم أمثلة محددة على الجرائم التي ارتكبها القوميون الأوكرانيون.

كما أفادت لجنة التحقيق الروسية، وُجهت تهم جنائية إلى نائب قائد سرية الدعم الناري المسؤول عن بناء الروح المعنوية في الوحدة العسكرية A-2777 التابعة للواء مشاة البحرية ٣٦ التابع للقوات المسلحة الأوكرانية، الملازم أول سيرغي باتينسكي الذي ارتكب جريمة مروعة. وفي بداية نيسان/أبريل، احتجزت القوات الأوكرانية التابعة للواء مدنيين من راكبي الدراجات في ماريوبول، وهما زوج وزوجة، للاشتباه في تورطهما بالنزعة الانفصالية، وحبستهما في قبو. في وقت لاحق، اغتصب باتينسكي المرأة وهو في حالة سُكر بحضور زوجها بينما هدد بقتلها. وعندما حاول الزوج وقف الجريمة، أطلق عليه الجندي الأوكراني النار فأرداه قتيلاً على مرأى من زوجته. واعترف باتينسكي نفسه بما فعله خلال استجواب مسجّل بالفيديو، وهو متاح للجمهور.

وفي ٧ آذار/مارس، اكتشف جيش جمهورية دونيتسك الشعبية قبراً يحتوي على أربع جثث لإناث عند تطهير الألغام بالقرب من منجم كومونار في منطقة دونيتسك. وأظهرت اختبارات الطب الشرعي أنهن تعرضن للتعذيب والاغتصاب قبل وفاتهن. وكانت إحدى الضحايا حاملاً. وكانت كتيبة أيدار القومية متمركزة في تلك المنطقة.

وفي ٢٨ مارس/آذار، اغتصب قوميون من كتيبة آزوف امرأة شابة وعذبوها حتى الموت في مبنى المدرسة رقم ١٨ في ماريوبول. وقد صدم جسدها المشوه، بيدين مقطوعتين وصليب معقوف موسوم بالنار على بطنها، كل من رآه. وقد ذكرنا تلك المأساة في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١١ نيسان/أبريل (انظر S/PV.9013).

ويجري العمل حالياً في الأراضي المحررة في أوكرانيا وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين للكشف عن الحقائق والأدلة على الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة الأوكرانية. ويجري توثيقه من قبل سلطات التحقيق في روسيا وجمهوريتي دونباس.

يشتهر القوميون الأوكرانيون بقسوتهم، لكنهم يشملون أيضاً وحدات تجاوزت فظائعها، حتى في نظر السلطات في كييف، جميع الحدود المقبولة. على سبيل المثال، في صيف عام ٢٠١٥ كانت هناك فضيحة في أوكرانيا حول كتيبة تورنيدو القومية. واتهمت السلطات الأوكرانية مقاتليها بأعمال نهب وتعذيب وعنف ضد الرجال والنساء على السواء ومضاجعة الأطفال وقتل المدنيين الأوكرانيين واختطافهم. وحوكم العديد من الجناة، بمن فيهم قائد الكتيبة أونيشينكو. بيد أن الرئيس زيلينسكي، في آذار/مارس من هذا العام، أصدر عفواً عاماً عن جميع هؤلاء الجناة.

وبعد أن استسلم ما يقرب من ٢ ٥٠٠ مقاتل من كتيبة آزوف النازية الجديدة القومية والجيش الأوكراني في ماريوبول، مما أنهى المقاومة التي لا معنى لها في معمل آزوف ستال للصُلب، يتم الآن التحقيق في جرائمهم. يؤدي سكان ماريوبول المحررة دوراً نشطاً في ذلك.

وقريباً جداً سوف يعرف المجتمع الدولي الحقيقة بشأن تلك الجرائم، بما في ذلك الجرائم الجنسية، التي ارتكبتها الوحدات القومية الأوكرانية والقوات المسلحة التي تحاول سلطات كييف ورعاتها الغربيون تمجيدها.

وهناك أدلة وفيرة على كيفية إطلاق هذه الحثالة النار على المدنيين والأطباء والمتطوعين الذين كانوا يحاولون مساعدة الجرحى. وقد استهدفت الدبابات والمدفعية الأوكرانية المباني السكنية مباشرة. وشهد سجناء من آزوف ستال على تلك الأوامر الصادرة عن قادتهم؛ وقد احتموا حقاً من القصف الروسي في المباني السكنية. لم يسمح مقاتلو آزوف للمرضى والجرحى بالخروج من المستشفيات؛ وأضرموا النار في المباني وقاموا بترهيب المدنيين وإذلالهم. وتم اكتشاف قبر يضمّ ما يصل إلى ٣٠٠ جثة في ماريوبول، حيث يقول شهود عيان إن قوات آزوف تخلصت من جثث الأشخاص الذين قتلتهم أثناء سيطرتها على المدينة.

لقد عزز النزاع في أوكرانيا استغلال اللاجئين الأوكرانيين في البلدان الأوروبية. وقد تطرقت السيدة باتن إلى ذلك في وقت سابق اليوم. وإذا حكمنا من خلال المعلومات المتاحة، فإن الوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأوروبي تقيّم خطر الاتجار باللاجئين الأوكرانيين بأنه مرتفع جداً، مع مراعاة حقيقة أن أوكرانيا قد صُنفت في السنوات الأخيرة من بين البلدان الخمسة الأولى من حيث عدد ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في أوروبا. ومن المهم أن نبقى متيقظين فيما يتعلق بتلك المسألة وأن نمنع العنف ضد اللاجئين في أوروبا واستغلالهم.

وليس سراً على أحد كيف يستقبل الغرب اللاجئات من أوكرانيا، اللواتي عانين كثيراً. في لاس فيغاس، هناك لوحات إعلانية تدعو راقصات التعري من أوكرانيا إلى اختبارات الأداء. وفي ألمانيا، عرضت سلسلة "كنتاكي فرايد تشيكن" للوجبات السريعة إعلاناً عليه كتابة تقول "نرحّب بالكتكوتات من أوكرانيا" مطبوعة على صورة سرير كخلفية. ومن الصعب تصديق أنه مجرد إعلان لا ضير فيه. ومن الواضح أن هذا ليس سوى غيض من فيض، مما يدل على مدى ضخامة خطر الاستغلال الجنسي للاجئين الأوكرانيين في الغرب. لقد رأينا جميعاً

اللقطات المرعبة للمعاملة السادية للمحتجزين وأسرى الحرب الروس من قبل الجيش الأوكراني التي تم تداولها على نطاق واسع على شبكة الإنترنت. إن القوميين الأوكرانيين هم على نفس القدر من القسوة تجاه السكان المسالمين في دونباس وجنوب شرق أوكرانيا بشكل عام الذين لا يرونهم إلا من منظور أنهم انفصاليون اختاروا الحكم الذاتي عن سلطات "ميدان" في عام ٢٠١٤. هذه هي الطريقة التي يعامل بها البلطجية الأوكرانيون النساء اللواتي لا يعتبرون أن عليهم عدم إيذائهن.

ونود مرة أخرى أن ندحض بشكل قاطع جميع الادعاءات المتعلقة بالاعتداء الجنسي من جانب الجنود الروس. فتلك كذبة نرفضها بشدة. نود أن نقول بكل مسؤولية إن أعمال الجيش الروسي تخضع لمجموعة من القواعد الصارمة. وينص القانون على عقوبات صارمة بشأن محاولات ارتكاب العنف ضد المدنيين. والامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني أولوية مطلقة بالنسبة لنا. وللأسف، لا يمكن قول الشيء نفسه عن أفراد القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب القومية. لذلك، إذا أردنا حقاً مكافحة ممارسة الجرائم الجنسية في أوكرانيا فيجب ألا نغضّ الطرف عن الحالات العديدة لمثل هذه الجرائم التي يرتكبها الجيش الأوكراني، على الرغم من أن الاعتبارات السياسية تشجع الأعضاء على تجاهل هذه الممارسة المشينة.

وفي الختام، أود أيضا أن أتناول مواضيع لا ترتبط ارتباطا مباشرا بموضوع جلسة اليوم. لقد أحطنا علما باعتزام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تزويد أوكرانيا بمدفعية بعيدة المدى ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة. وإذا نحينا جانبا التفسيرات غير المقنعة تماما لمثل هذه الخطوة غير المسؤولة، أود أن أشير إلى أن نظام كييف قد اتخذ ذلك بالفعل باعتباره تفويضا مطلقا لمواصلة تكثيف قصف الأهداف المدنية في دونباس، التي لم تعد المدفعية الأوكرانية قادرة على الوصول إليها بعد عدد من الهزائم الأخيرة.

إن الذخائر الأمريكية التي تم تسليمها مؤخرا إلى القوات المسلحة الأوكرانية تستخدم بالفعل بشكل نشط لمهاجمة دونباس، بما في ذلك المدارس والمرافق التعليمية الأخرى. وهناك إصابات، بما في ذلك بين الأطفال. وقد تكلمنا بالفعل عن ذلك في الجلسة المعقودة يوم ٢ حزيران/يونيه (انظر S/PV.9052). وما من اعتبارات عسكرية تسوغ هذا النوع من القصف، وكييف تعرف ذلك تماما. وأود أن أوضح لزملائي الأمريكيين والبريطانيين أن بلديهما أصبحا متواطئين بشكل مباشر في الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية في دونباس، مع كل ما يصاحب ذلك من عواقب. والحقيقة أنه، في نظر نظام كييف، لا توجد في البيانات الأخيرة التي أدلى بها ممثلوه ما يوضح وجود ضوابط لاستخدام هذه المدفعية البعيدة المدى ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، وهو ما يحيد عن التأكيدات الصادرة عن واشنطن العاصمة ولندن بوجود قيود مفروضة.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن مثل هذه التصريحات التي أدلى بها عدد من المسؤولين الغربيين، ولا سيما وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن، والتي مفادها أن كييف لن تستخدم منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة الأمريكية ضد أهداف على أراضي روسيا، لا تبدو مقنعة. وهكذا، يحاول رئيس الدبلوماسية الأمريكية في الأساس إضفاء الصفة القانونية على الضربات التي تشنها القوات المسلحة الأوكرانية على أراضي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، وهي ضربات تقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي هذا الصدد، فإننا لا نحتفظ بالحق في إعادة تقدير نطاق التهديد الذي يشكله النازيون الجدد على الاتحاد الروسي وجمهوريتي دونباس ليتجاوز المدى المحتمل لهذه الذخائر الجديدة الطويلة المدى فحسب، بل نحتفظ أيضا بحق شن ضربات على المراكز التي تتخذ فيها القرارات الإجرامية باستخدام هذه الأشكال من الأسلحة.

ولا بد لي أيضا من الإشارة إلى أنه بفضل الفساد المذهل المعروف من جانب المسؤولين الأوكرانيين، فإن الأسلحة التي يتم توريدها من أمريكا وأوروبا تكاد تكون معروضة للبيع علنا في السوق السوداء الأوكرانية. وبإجراء بحث بسيط جدا على الإنترنت يظهر أن منظومات Stingers الأمريكية يتم بيعها مقابل ٠٠٠ ٧ دولار لكل منهما، وقذائف Javelins مقابل ٠٠٠ ٣٠ دولار لكل منهما.

إن خيارات الأسلحة الصغيرة والذخيرة الغربية هي ببساطة أكثر من وفيرة. وبطبيعة الحال، فإن الإرهابيين الدوليين، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في أوروبا وأمريكا، لن يضيعوا تلك الصفقات. لذلك أحذر زملائي البريطانيين والأمريكيين من محاولة إلقاء اللوم علينا عندما يبدأ مواطنوهم في طرح أسئلة مزعجة عليهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن على إحاطتها الثاقبة. وقد قدمت لنا السيدة كاربوسكا منظورا مؤلما للمجتمع المدني وإن كانت تمس الحاجة إليه بشأن ما يجري في أوكرانيا اليوم. وأشكر السيدة رولينز ويستن على العمل الهائل الذي تقوم به منظمة حلقة عمل سمسم (Sesame Workshop) من أجل الأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد أحطنا علما بتوصياتها ونشكرها على تسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لدعم الطفولة المبكرة.

وأرحب بمشاركة رئيس المجلس الأوروبي، معالي السيد شارل ميشيل، في هذه الجلسة، مما يدل أيضا على أهمية المسألة قيد المناقشة وجدواها.

لقد دخلت ما تسمى بعملية البعثة الخاصة الروسية في أوكرانيا شهرها الرابع – وهي في الواقع عدوان غير مسوغ وغير مبرر يتحول إلى حرب استنزاف. لقد مر نحو ١٠٣ أيام منذ أن بدأت هذه الحرب الاختيارية غير المقبولة والتي يمكن تجنبها تماما. ولا تزال تدمر البلد وتؤثر بشكل مدمر على جميع السكان.

ومع مرور كل يوم، تحصد هذه الحرب الكثير من ضحاياها الجدد، وفي كل مرة نجتمع فيها بشأن هذه المسألة في هذه القاعة نسمع عن المدنيين المحاصرين في النزاع، وتصاعد الانتهاكات والجرائم الجسيمة المرتكبة ضد حقوق الإنسان، والعدد غير المسبوق من المشردين. وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقوع تسعة آلاف ضحية حتى الآن، مع مراعاة أن العدد الحقيقي دائما أعلى من ذلك بكثير. وقد عبر نحو ٦,٨ ملايين شخص الحدود من أوكرانيا. هم لم يطلبوا ما حدث؛ لقد أجبروا على التخلي عن حياتهم وما اعتادوا عليه بين عشية وضحاها، مما يجعلها أسرع وأكبر عمليات نزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. هذه حقائق وليست خيالا. وقد أفضت عمليات التشريد الجماعية هذه إلى تهيئة ظروف تُفضي إلى تفاقم عدم المساواة والهشاشة، ولا سيما بالنسبة لأول المتضررين وأكثرهم تأثرا، كما هو الحال في كل نزاع – النساء والأطفال، الذين يواجهون العنف الجنسي والعنف الجنساني، والاتجار بالبشر واستغلالهم.

ومع استمرار التصعيد المدمر في شرق أوكرانيا، تزداد الظروف سوءا بالنسبة للمدنيين من أجل العثور على مأوى يخلو من الأساسيات، بما في ذلك المياه، وفي كثير من الحالات، لا يمكن إيصال المساعدات إلى هؤلاء الأشخاص أو إجلائهم بأمان. لقد شهدنا أقصى درجات اللاإنسانية في ماريوبول. ونأمل ألا نراه في مكان آخر.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء آلاف الأطفال الذين تم ترحيلهم، وفقا للتقارير، إلى روسيا ويحتجزون في معسكرات الفرز. إن القانون الدولي الإنساني واضح. فهو يصنف الترحيل الجماعي القسري للأشخاص أثناء النزاع على أنه جريمة حرب. وندعو إلى التحلي بالوضوح التام وإجراء تحقيق مستقل في هذه المسألة.

وقد كشفت تقييمات مختلفة أجرتها جهات فاعلة في الميدان أن الشواغل الرئيسية للنساء والفتيات تشمل التهديدات التي تتعرض لها السلامة البدنية جراء النزاع النشط والقصف المستمر، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك النطاق الكامل للرعاية وخدمات الصحة الإنجابية للناجيات من الاغتصاب، وخدمات الصحة العقلية. وتظهر يوميا أدلة متزايدة على العنف الجنسي في المناطق التي تم تحريرها من الاحتلال. ونحن نعلم الآن من النتائج التي تم التوصل إليها في البلدات والمدن المحررة في إقليم كييف أن المدنيين قد استهدفوا وعذبوا وقتلوا على نطاق واسع، وأن النساء والفتيات تعرضن للاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب.

وكانت هناك تقارير وروايات متعددة عن قيام الجنود الروس بتحطيم أبواب الأقبية والطوابق السفلية حيث كان الناس يحتمون،

واغتصبوا النساء. وقد وقعت بعض هذه الأعمال الدنيئة أمام أطفال هؤلاء النساء. كما أبلغت السلطات الأوكرانية مرارا وتكرارا عن حالات اغتصاب وعنف جنسي في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا. وقد وثقت منظمة رصد حقوق الإنسان جرائم حرب مزعومة، بما في ذلك الاغتصاب.

وبما أن المدن والقرى الأخرى لا تزال محتلة – في الواقع، ما يقرب من ٢٠ في المائة من أراضي أوكرانيا محتلة – فلا يصل للعالم الخارجي سوى أدلة محدودة. وما تم اكتشافه في بوتشا وإيربين يثير مخاوف بشأن سلامة النساء والفتيات في المدن الأخرى التي تحتلها روسيا والمعزولة عن العالم الخارجي. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق مفصل بشأن ما يرقى إلى كونه عنصرا منهجيا من عناصر الهجمات التي يرتكبها الجنود على المدنيين.

إن العنف الجنسي المتصل بالنزاع عمل خسيس. إنه جريمة حرب. ويجب أن تخضع جميع حالات العنف الجنسي الموثقة لتحقيق دقيق. ولا يمكن للمساءلة أن تكون خيارا وينبغي ألا تكون كذلك، بل هي أمر حتمي. ونؤيد بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية، التي نشرت فرقا في الميدان لأغراض جمع الأدلة على الجرائم الخطيرة وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال. كما نتطلع إلى زيارة لجنة التحقيق التي تبدأ غدا.

وينبغي أن يكون توثيق العنف الجنسي عملية موحدة. ويجب بذل كل ما في وسعنا لجمع معلومات موثوقة وملائمة لمقتضى الحال ويمكن الاعتماد عليها عن العنف الجنسي بطريقة تسمح بتمكين الناجين وتعزز آليات المساءلة. ومن الأهمية بمكان بذل جميع الجهود لكفالة الحماية وتوفير خدمات إنقاذ الأرواح والتعافي للناجين من العنف الجنسي في أوكرانيا، بما في ذلك الحصول على الخدمات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. إننا بحاجة إلى اعتماد نهج يركز على الناجين من أجل تمكينهم ومعالجة المشاكل المتعلقة بوصمهم.

ويقترن تزايد مخاطر الهشاشة مع الاتجار بالبشر. وتبين التقارير أن هناك خطرا كبيرا ينجم عن الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي على الحدود، ولا سيما بالنسبة للأطفال والشابات غير المصحوبين في الغالب بأفراد أسرهم، حيث يستغل الجناة الدراما الإنسانية ويستخدمون العدوان أيضا. وعلى نحو ما سمعنا من الممثلة الخاصة باتن، فإن المتجرين ينتشرون عن طريق تقديم وعود كاذبة من جميع الأنواع في محاولة لاستدراج الضحايا وزجهم في حالات استغلال. ولذلك يلزم زيادة التعاون مع الوكالات العاملة في الحدود والشركاء الحكوميين لتعزيز آليات الوقاية.

إن الشعب الأوكراني يريد للحرب أن تتوقف. إنهم يريدون العودة إلى ديارهم، ولم الشمل مع أحبائهم، وإعادة بناء حياتهم بأمن وأمان وسلام. ونحن نتمنى نفس الشيء. دعونا نساعد الأوكرانيين، وخاصة النساء والفتيات، على الانتقال من الكوابيس إلى الحياة الطبيعية – ولم لا؟ – إلى الأحلام. فلا يقف في طريقهم سوى الدبابات والصواريخ والجنود الروس.

ما كان يجب أن تبدأ هذه الحرب، ويجب أن تتوقف. ولكن بما أن دعواتنا لم تلق آذانا صاغية، يجب علينا إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والنساء والأطفال ولجمع الأدلة وكفالة المساءلة، وضمان كل ذلك. ويجب ألا ننسى أن الأدلة ستصل إلى المحكمة يوما ما وسيُحاسب الجناة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للممثلة الخاصة براميلا باتن، وكذلك السيدة ناتاليا كاربوسكا من صندوق المرأة الأوكرانية والسيدة شيري رولينز ويستن من منظمة حلقة عمل سمسم (Sesame Workshop)، على بياناتهن الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم هذه الجلسة. ونقدر الالتزام بإبقاء مسألة الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا على رأس جدول أعمال مجلس الأمن. وحتى وإن كان المجلس غير قادر على اتخاذ خطوات فعالة للرد على ما يشكل حاليا أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين، فلا يزال من المهم أن نجتمع هنا

اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا أنه لا يوجد خيار سوى حل مشكلة شغل روسيا غير القانوني لمقعد الاتحاد السوفياتي الدائم. وكلما عجلنا بذلك ،كان ذلك أفضل. فذلك الغاصب والمنتهك يهدد استقرار المنظومة بأكملها. ونحن نحتاج إلى مجلس موثوق وإلى حلول فعالة.

وأود أيضا أن أقر بحضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. ومن المهم أن يواصل أعضاء الوفد الروسي حضور جلسات مجلس الأمن بشأن أوكرانيا. إذ أنها تشكل شكلا من أشكال جلسات الاستماع التي تسبق المحاكمة وتكتسي قيمة لأنها مسجلة في محاضر، مما يعني أن كل ما يقوله المتواطئون في الجرائم يمكن أن يُستخدم ضدهم في المحكمة وسيُستخدم ضدهم. وبالطبع، ولمصلحتهم، من حقهم التحدث إلى محام للحصول على مشورة قبل أن يتكلموا هنا، وربما يفعلون ذلك بالفعل.

إن أوكرانيا كلها تنزف الآن، وخاصة على الخطوط الأمامية، حيث يواصل الجيش الروسي استخدام أكثر أساليب الحرب همجية ولاإنسانية. وفي الأراضي المحتلة، يعمل الروس على ترسيخ ممارساتهم الإرهابية والاستعمار الجديد والإبادة الجماعية. وقد تكون جميع المدن والقرى الأوكرانية أهدافا للصواريخ الروسية، كما كان الحال في كييف أمس.

إن أي حرب تعني أن أضعف الفئات – أي النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة – هم الذين يعانون أشد المعاناة. وغزو روسيا لأوكرانيا ليس استثناء. لقد حولت القسوة الوحشية للغزاة حياة الملايين من الأوكرانيين إلى كوابيس مروعة لا تنتهي. وتم تسجيل ما يصل إلى ٥ ملايين شخص في جميع أنحاء أوروبا كلاجئين من أوكرانيا، معظمهم من النساء والأطفال، ولا يزالون يعيشون في الخارج. وأصبح ما يقرب من ١٢ مليون شخص نازحين داخليا. ونشكر جميع الأصدقاء الذين يوفرون المأوى للأوكرانيين حتى يتم طرد القوات الروسية من أوكرانيا.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء مصير الأوكرانيين الذين نُقلوا قسرا إلى روسيا. وكما اعترفت روسيا نفسها، تم نقل أكثر من مليون مواطن أوكراني إلى مناطق مختلفة من روسيا، بمن في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢٣٤ طفل، عدة آلاف منهم أيتام أو محرومون من رعاية الوالدين. وندين بشدة قرار روسيا تبسيط إجراءات الحصول على الجنسية الروسية للأيتام والأطفال الأوكرانيين المحرومين من رعاية الوالدين في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب التي تلزم السلطة القائمة بالاحتلال بعدم تغيير الحالة المدنية للأطفال، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وترفض روسيا تقديم أي معلومات إلى السلطات الأوكرانية أو المنظمات الدولية عن الأشخاص الذين نُقلوا قسرا، ونرى خطرا حقيقيا يتمثل في احتمال وقوعهم ضحايا للاتجار بالبشر أو الاستغلال وسوء المعاملة. وندعو وكالات الأمم المتحدة إلى استكشاف السبل والوسائل التي يمكنها من خلالها أن تسهم بفعالية أكبر في حماية الأطفال الأوكرانيين المتضررين من النزاع المسلح وتيسير العودة السريعة والآمنة للأطفال الذين شردوا قسرا أو نُقلوا إلى الاتحاد الروسي إلى أوكرانيا.

ولا تزال أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام في أوكرانيا تسجل العديد من حالات العنف الجنسي التي ترتكبها القوات الروسية في أوكرانيا. وقد وردت شكاوى بشأن جرائم جنسية ارتكبها الغزاة في مناطق دونيتسك وزابوريجيا وكييف ولوهانسك وخاركيف وخيرسون وتشيرنيهيف في أوكرانيا. ووفقا لوزارة الداخلية في بلدنا، فإن هناك قاصرات ومسنات من بين ضحايا المغتصبين الروس. كما تم تسجيل وفيات. إن التحقيق في الجرائم الجنسية في الأراضي الأوكرانية غير الخاضعة للسيطرة مؤقتا أمر معقد، حيث يواصل المحتلون الروس طمس آثار هذه الجرائم بحرق جثث المدنيين الذين تعرضوا للتعذيب والاغتصاب. ونشيد بالزيارة الأولى لأعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أوكرانيا، والتي تبدأ غدا. ومن المقرر أن تزور اللجنة عدة مواقع في أوكرانيا للحصول على معلومات مباشرة عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان، فضلا عن مقابلة الضحايا والشهود والنازحين داخليا.

لا تزال أوكرانيا ملتزمة بإيجاد حلول لمنع حدوث أزمة غذاء عالمية، وهي مستعدة للعمل بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف

الصادرات من ميناء أوديسا. والمشكلة تكمن في كيفية التأكد من عدم إساءة روسيا استخدام الطريق التجاري لشن هجوم على المدينة نفسها. وأصبحت هذه المسألة أكثر أهمية في أعقاب الضربة الصاروخية التي وقعت يوم الأحد على كييف، حيث أصابت أربعة صواريخ منشآت في مصنع دارنيتسكي لإصلاح السيارات. وكما هو الحال دائما، تدعي روسيا أنها دمرت معدات عسكرية، بما في ذلك الدبابات التي أرسلها حلفاؤنا. لكن في الحقيقة كان المصنع يركز على إصلاح عربات الشحن المستخدمة في نقل الحبوب بالسكك الحديدية إلى الموانئ البحرية الأوكرانية. وما يظهره ذلك هو أن كل حكايات بوتين الخيالية – التي يرويها ببلاغة شديدة لمحاوريه النادرين – عن استعداده لتسهيل صادرات القمح الأوكراني بعيدة كل البعد عن الواقع. وعندما نستمع إلى بوتين وهو يقول إنه لن يستخدم طرق التجارة لمهاجمة أوديسا، يجب ألا ننسى أنه نفس الشخص الذي أخبر المستشار الألماني شولتس والرئيس الفرنسي ماكرون بأنه لن يهاجم أوكرانيا قبل أيام فقط من شن غزو واسع النطاق. ويجب أن يكون الرد الدولي المشترك على وعود بوتين الجوفاء المزيد من الضغوط بدلا من الامتنان السابق لأوانه وغير المبرر. ونواصل عملنا مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لكفالة تشغيل الطرق البحرية لتصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية. وكخطوة أولى، يتعين على روسيا سحب قواتها البحرية من المياه البحرية المحيطة بأوكرانيا وتوفير ضمانات أمنية بعدم شن هجمات على الموانئ والقوافل التجارية.

لا تعتقد روسيا مطلقا أن السكان المحليين جديرون بالثقة، وموقفها من السكان في الجزء المحتل من دونباس منذ عام ٢٠١٤ يبين ذلك بمنتهى الوضوح. وغارات التجنيد الإلزامي على الشوارع والشقق والتعبئة الإجبارية لجميع الرجال الذين لا يختبئون هي الواقع المحزن في دونيتسك ولوهانسك ومدن أخرى في الجزء المحتل من دونباس. ويجري الزج بهؤلاء الرجال، الذين لم يخضعوا لتدريب مناسب ويفتقرون لأي وسيلة للحماية، في مواجهة المواقع الأوكرانية على الخطوط الأمامية، كوقود لمدافعهم وكدروع لوقاية الجنود الروس. وما من شك في أن نفس الممارسات ستُستخدم ضد سكان المناطق التي احتُلت منذ شباط/فبراير. وإذا لم تُحرر تلك المناطق، فإن روسيا ستحولها إلى معاقل جديدة لهجمات متجددة. ولذلك، نكرر أن تقديم أي تنازلات، كما ينصح أصحاب النوايا الطيبة حاليًا، لن يؤدي إلا إلى تمهيد الطريق لشن حرب جديدة – بنفس درجة العنف وفي منطقة أقرب إلى حدودنا الغربية.

لقد تعرضت أوكرانيا، كدولة، وإرثها الجيني للدمار عدة مرات على مدار المائة عام الماضية على الأقل، بدءًا بالغزو البلشفي ودمج أوكرانيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الربع الأول من القرن العشرين. وأعقب ذلك الإبادة الجماعية التي أمر بها ستالين خلال المجاعة المصطنعة الكبرى في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣، والمعروفة على نطاق واسع باسم المجاعة الكبرى (هولودومور)، حيث مات ما يصل إلى ١٠ ملايين أوكراني جوعا عندما صادر الجيش السوفيتي محاصيلهم. وتبع ذلك غزو الجيش السوفيتي لغرب أوكرانيا في عام ١٩٣٩، كما هو متفق عليه بين ستالين وهتلر، عندما فر مئات الآلاف من منازلهم إلى أوروبا والأمريكتين، وأعدم الآلاف من الذين اختاروا البقاء أو لم يتمكنوا من الفرار. واستمر ذلك مع الإبادة التي بدأت عندما بدأت الحرب العالمية الثانية وكان السوفييت ينسحبون ويحرقون كل شيء ويفعلون كل ما في وسعهم لمنع القوات النازية المتقدمة من الاستفادة من الوضع. وبعد ذلك جاء النازيون المنسحبون، الذين أضرموا النار في كل شيء ودمروه قبل أن يستعيد السوفييت السيطرة. وقُتل الملايين خلال الحرب في كل من المعسكرين النازي والسوفيتي. وتبع ذلك روسنة أوكرانيا (إضفاء الطابع الروسي عليها) حتى تمكنت في النهاية من استعادة استقلالها.

وأعقب غزو عام ٢٠١٤ ثماني سنوات طويلة من الحرب والغزو الشامل في نهاية المطاف في عام ٢٠٢٢، حيث فر منذ ذلك الحين الملايين إلى الخارج وتم ترحيل أو نقل مليونين آخرين إلى روسيا، حيث تم تبني الأطفال أو تسليمهم إلى أسر حاضنة بشكل جماعي في انتهاك للحقوق الإنسانية الدولية. ونادراً ما تعرضت أي دولة أوروبية أخرى للدمار الشديد الذي أحدثه البلاشفة وستالين وهتلر وأخيراً "بوتلر"

خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن. ومعظمه، إن لم يكن كله، من صنع الإنسان ونفذ عن قصد. إن الافتقار إلى التعاطف، أو نفاق بعض الساسة في هذا السياق، أمر مروع وينظر إليه الكثيرون على أنه المسمار الأخير في النعش، كما قد يقول الأوكرانيون.

وقبل سبعة وسبعين عاما، اتحدت البشرية في كفاحها من أجل تدمير الشر. لقد فُقد عشرات الملايين من الأرواح حتى نتمكن من فهم أن الاسترضاء والتنازلات للمعتدي لا تجدي نفعا. ويميل التاريخ إلى تكرار نفسه إذا لم يتم تعلم دروسه. وآمل ألا يتعلق الأمر بنا أو بالأمم المتحدة. ولا بد من هزيمة روسيا بوتن من أجل السلام والأمن الدوليين، ومن أجل الشعب الأوكراني الذي يجود بحياته، ومن أجل الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على إمدادات الحبوب من منطقتنا، ومن أجل شعب روسيا، الذي ينبغي أن يعود إلى أسرة الدول الديمقراطية بعد "التخلص من البوتينية".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد ميشيل (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

لقد وُلدتُ في بلجيكا في سبعينات القرن العشرين. وفي المدرسة، درسنا عن الفنانين الأوروبيين العظماء، بما في ذلك أسماء مثل فيكتور هوغو وليوناردو، وشكسبير، وبيكاسو، وغوته. لكننا درسنا أيضا روائع لأشخاص يحملون أسماء مثل دوستويفسكي وكاندينسكي وتشايكوفسكي وتولستوي وغيرهم من الفنانين الروس العظماء من الثقافة الروسية العظيمة الذين أثروا تعليمي وألهموه. لكن وحشية روسيا اليوم تتناقض تناقضا صارخا مع تراث هؤلاء الفنانين اللامعين.

وقبل بضعة أشهر، كنت في بوروديانكا، حيث ارتكب جنود روس فظائع. إن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يجب أن يعاقبوا وسيعاقبون. ومن أجل محاسبة المسؤولين عنها، نحتاج إلى أدلة. ولهذا السبب نساعد الآن في جمع الأدلة على تلك الجرائم. فالإفلات من العقاب ليس خياراً. ونرحب بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية، حيث أمرت روسيا بتعليق العمليات العسكرية فورا. ونؤيد تأييدا تاما التحقيق الذي يجريه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ويساعد الاتحاد الأوروبي المدعي العام الأوكراني والمجتمع المدني في جمع الأدلة على جرائم الحرب.

إن موضوع المرأة والسلام والأمن موضوع بالغ الأهمية وحسن التوقيت. قبل عامين، دعا الأمين العام غوتيريش إلى إنهاء العنف في ساحة المعركة وفي منازل الناس على حد سواء. ومع ذلك، فإننا نسمع، في الوقت الذي نتكلم فيه، تقارير عن استخدام القوات الروسية للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. إن العنف الجنسي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وأسلوب من أساليب التعذيب والإرهاب والقمع – وهي أعمال مشينة في حرب مشينة. ويجب أن يتم الكشف عن ذلك ومقاضاة مرتكبيها من دون إفلات من العقاب. كما تسببت الحرب في فرار الملايين من منازلهم والبحث عن ملجأ خارج أوكرانيا. ومعظم اللاجئين من النساء والأطفال. فقد التقيت بالعديد منهم عندما ذهبت إلى أوكرانيا وبولندا ومولدوفا، وهم معرضون بشكل خاص للمتَّجرين بالبشر. ونحن، الاتحاد الأوروبي، ملتزمون بحمايتهم والحفاظ على سلامتهم بدون تمييز. لقد استمعت بعناية إلى ما قاله بعض المتكلمين اليوم. ونعتزم توفير التعليم والرعاية الصحية وإمكانية الوصول إلى سوق العمل. ونعمل أيضا على القضاء على الاتجار من أجل حماية الأشخاص الفارين من الحرب.

ومن المحزن أن العنف الجنسي والجنساني يشكل تهديدا على الصعيد العالمي، يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب وتواجهه النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار وجنوب السودان واليمن وبلدان أخرى. ولهذا السبب، سنستضيف في غضون أيام قليلة في بروكسل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومؤسسة الدكتور دينيس موكويجي، ومبادرة نادية، مؤتمرا ثانيا عن المرأة في حالات النزاع. ويحدوني الأمل بصدق في أن نتمكن من بناء الزخم وتكثيف جهودنا الجماعية لمعالجة هذه المسألة الحاسمة بجدية.

وأود أن أقول لممثل الاتحاد الروسي إننا يجب أن نكون صادقين. يستخدم الكرملين الإمدادات الغذائية كصاروخ شبح يستهدف البلدان النامية. إن العواقب الوخيمة للحرب الروسية تمتد إلى جميع أنحاء العالم، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ودفع الناس إلى الفقر وزعزعة استقرار مناطق بأكملها. إن روسيا وحدها هي المسؤولة عن أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق، على الرغم من حملة الكرملين من الأكاذيب والمعلومات المضللة. لقد رأيت ذلك بعيني قبل بضعة أسابيع في أوديسا. وعَلِقت ملايين الأطنان من الحبوب والقمح في حاويات وسفن بسبب السفن الحربية الروسية في البحر الأسود وهجمات روسيا على البنية التحتية للنقل. والدبابات والقنابل والألغام الروسية هي التي تمنع أوكرانيا من الزراعة والحصاد. كما يستهدف الكرملين مرافق تخزين الحبوب ويسرق الحبوب في أوكرانيا، بينما يحول اللوم إلى الآخرين. فهذه دعاية خسيسة، ومحضة وساذجة.

لننتقل إلى الحقائق. فلم يفرض الاتحاد الأوروبي أي عقوبات على القطاع الزراعي الروسي – لا شيء. وحتى عقوباتنا على قطاع النقل الروسي لا تتجاوز حدودنا في الاتحاد الأوروبي.

ويجوز للممثل الروسي أن يغادر القاعة إذا اختار ذلك. ربما يكون من الأسهل عليه عدم الاستماع إلى الحقيقة.

ولا تمنع عقوباتنا السفن التي ترفع العلم الروسي من نقل الحبوب والمواد الغذائية والأسمدة إلى البلدان النامية. بل على العكس من ذلك، يبذل الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعه لمساعدة الصادرات الزراعية الأوكرانية ودعم القطاع الزراعي الأوكراني للموسم المقبل. الأمن الغذائي العالمي أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي.

وسنفعل كل ما في وسعنا للمساعدة في إنهاء ذلك التحدي ومساعدة البلدان النامية. نحتاج إلى فتح البحر الأسود ليتسنى لنا القيام بذلك. ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام غوتيريش من أجل إيجاد حلول لإعادة فتح الطرق البحرية أمام صادرات أوكرانيا. وسنسهم بهمة في عمل فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ونتعاون مع مجموعة الدول السبع والاتحاد الأفريقي.

ربما يحظر الكرملين استعمال كلمة "حرب" ويلاحق من يستعملونها قضائيا ولكن هذا لا يغير الواقع المفجع. فقد أدت الحرب إلى آلاف القتلى من النساء والأطفال والرجال الأوكرانيين؛ وارتُكبت الفظائع؛ وأعمال الاغتصاب. وقُصُف عدد كبير من المدن الأوكرانية مما حوَّلها إلى أنقاض، هذه هي الحرب. إنها حرب همجية يشنها عضو دائم في مجلس الأمن.

ونقول لسفير أوكرانيا إننا سنظل ندعم أوكرانيا. وسنواصل دعم بلده وشعبه. وسنواصل الضغط على روسيا ومواجهتها بالحقيقة. روسيا تهاجم بلدا واحدا وشعبا واحدا، أي أوكرانيا. بيد أن روسيا تهاجم أيضا قيم المنظمة ومبادئها، وهي الكرامة الإنسانية، والتسامح، والتعاون المتعدد الأطراف، والقانون الدولي. تلك هي قيمنا المشتركة وحجر أساس المنظمة.

لذلك فإن هذه أكثر من حرب تُشن على واحدة. إنها حرب ضد كل ما بنيناه طيلة أجيال منذ الحرب العالمية الثانية. إن التزام الاتحاد الأوروبي بميثاق الأمم المتحدة ثابت لا يتزعزع. والاتحاد الأوروبي شريك موثوق به، ومخلص، ويحترم الغير، وسيواصل التعاون على الساحة العالمية لبناء عالم أكثر أمنا وحرية وازدهارا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم جلسة اليوم التي جاءت في أوانها، وأن أشكر مقدمات الإحاطات على وصفهن الدقيق للحالة في الميدان.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به رئيس المجلس الأوروبي من فوره، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن النساء والفتيات المشردات داخليا واللاجئات في كل الصراعات، بما في ذلك هذه الحرب غير القانونية وغير المبررة التي تشنها روسيا، هن أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي. وكما سمعنا من الممثلة الخاصة باتن، فإنه بالإضافة إلى هذه الحالة المقلقة أصلا، تواجه المرأة الأوكرانية خطر الاتجار بها، وهي قناة أخرى للعنف

والاستغلال الجنسيين. وفي الواقع أن النساء ما زلن يمثلن الأغلبية العظمى من ضحايا الاتجار. وتتعرض هؤلاء النساء، اللائي غالبا أمهات أيضا، للهجوم باعتبارهن ممثلات لشعوبهن ورموزا لها.

إن الاغتصاب يشبه في الواقع عدوانا عسكريا على نطاق فردي. ويستخدم أيضا كأسلوب من أساليب الحرب لإذلال أطفال الضحايا والسيطرة عليهم، وغرس الخوف في قلوبهم ومن ثم نقلهم قسرا، وتوجيههم إلى الاتجار أو التبني القسري. وفي ذلك الصدد، من المهم أن نشدد بقوة على أن القُصَّر أيضا ضحايا رئيسيين لهذا الصراع. إنهم يعانون من عواقبه المباشرة وغير المباشرة. إنهم يعانون من فقدان والديهما وبلدهم ومدارسهم ومنازلهم، وهذا عامل قد يؤدي إلى فقدان المستقبل.

في الواقع أن الأطفال المشردين واللاجئين أقل أمنا وأكثر عرضة للعنف والاتجار. ودفعت هذه الاعتبارات إيطاليا إلى إدراج مسألة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع ضمن أولويات ولايتها الأخيرة في مجلس الأمن في عام ٢٠١٧. وأسفرت جهودنا عن اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز الحماية والمساعدة للمشردين الذين يقعون فريسة الاتجار، ولا سيما النساء والأطفال. وتعتقد إيطاليا أيضا أن التصدي لتلك الظاهرة الرهيبة ينبغي أن يستند إلى فهم مشترك، وإلى إطار قانوني مقبول على نطاق واسع. ولذلك، نؤيد التصديق العالمي على اتفاقية باليرمو، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، اللذين اعتمدا في إيطاليا منذ أكثر من ٢٠ عاما، ونؤيد تنفيذهما تنفيذا كاملا.

إن اغتصاب النساء في الصراعات المسلحة لا يمكن أن يمر بدون عقاب. وللحيلولة دون خطر الإفلات من العقاب، يجب علينا أيضا أن نزيد من جسامة العواقب القانونية لجميع الذين يرتكبون جريمة الحرب الوحشية هذه. إذ أن عدم الامتثال الصارخ لقرارات مجلس الأمن والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في هذا الصراع يبين لنا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ويمكن أن يستفيد عمل مجلس الأمن، إن لم تعوقه إساءة استعمال حق النقض، من مشاركة أكثر انتظاما في العدالة الدولية. بيد أنه عندما تكون التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها المحاكم الوطنية أو الدولية مستحيلة أو غير فعالة، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إنشاء آليات دولية لتقصي الحقائق لإجراء تحقيقات تراعي الفوارق بين الجنسين، وضمان جمع الأدلة والحفاظ عليها. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية مساعدة البلدان في حالات الصراع على تعزيز سيادة القانون وآليات المساءلة. وترحب إيطاليا بإطار التعاون بشأن منع العنف الجنسي في الصراعات والمحاسبة عليه، والذي وقعته مؤخرا حكومة أوكرانيا والممثلة الخاصة براميلا باتن.

بالإضافة إلى المساءلة، ليس أمامنا في هذا الصراع، سوى طريقة أخرى لمنع العنف الجنسي والاتجار بالبشر، أي بتقديم المساعدة الإنسانية لحماية النساء والأطفال من الجرائم البشعة التي ترتكب حاليا في أوكرانيا. ويجب أن نقوم بذلك معا.

في الختام، غني عن القول إن الحل الحقيقي لتلك المشاكل، يتمثل في وقف الحرب. ونكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي بأن يوقفه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق – إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا.

استهل كلمتي بشكر ألبانيا على تنظيم هذه الإحاطة، وأشكر مقدمات الإحاطات على إحاطاتهن. ونرحب ترحيبا خاصا بصوت المجتمع المدني الأوكراني في مجلس الأمن. إنه لأمر في غاية الأهمية أن نبقي تركيزنا منصبا على استمرار عدوان روسيا على أوكرانيا.

نشعر بجزع عميق إزاء التقارير الصادمة عن العنف الجنسي الوحشي والمنهجي الذي ترتكبه القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، ويساورنا القلق إزاء الخطر المتزايد للاتجار بالبشر في المنطقة. ونذكر بأن المجلس طالب، في قراره ١٨٢٠ (٢٠٠٨) أطراف الصراع المسلح بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين.

ونؤكد مجددا مطالبة الاتحاد الروسي بأن يوقف فورا العنف الجنسي الذي ترتكبه قواته المسلحة في أوكرانيا.

ولضمان حدوث ذلك، يجب إصدار أوامر واضحة، من خلال التسلسل القيادي، تحظر العنف الجنسي، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. وفي نهاية المطاف، يجب على روسيا أن توقف فورا عدوانها العسكري، الذي مكنته شريكتها بيلاروس، وأن تسحب جميع القوات من كامل أراضي أوكرانيا فورا من دون قيد أو شرط، وأن تحترم احتراما كاملا سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، داخل حدودها المعترف بها دوليا، كما طالب بذلك قرار الجمعية العامة دإط-١١/١، المتخذ في ٢ آذار/مارس.

ونرحب بالزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى أوكرانيا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، ونرحب بإطار التعاون الموقع مع حكومة أوكرانيا. ونتطلع إلى دعمه ونشجع على ذلك. بعد زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام أن العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات المسلحة الروسية، أجرت تقييما يدق ناقوس الخطر. وندعو كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مواصلة رصد الحالة في أوكرانيا وعلى حدودها عن كثب، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال الآليات التي أنشأها مجلس الأمن. ومن المهم جدا قيام الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية بتسجيل حالات العنف والتحقق منها.

إن الحالة الراهنة توفر تربة خصبة للمتاجرين بالبشر. ونشيد بإنشاء فرقة العمل التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون لحماية اللاجئين الأوكرانيين الضعفاء من شبكات الاتجار بالبشر. علينا أن نتعامل بحرص مع الوضع لتفادي حالات يمكن فيها للمفترسين استغلال الفوضى. وفي هذا الصدد، تؤدي كيانات الأمم المتحدة دورا هاما، وهو ما تقوم به أيضا الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

وندين بأشد العبارات الممكنة الترحيل غير القانوني للمقيمين الأوكرانيين، ولا سيما قيام السلطات الروسية والأطراف المحلية المتعاونة معها بالترحيل القسري للأطفال غير المصحوبين بذويهم إلى الاتحاد الروسي، فضلا عن التبني غير القانوني للأطفال الأوكرانيين. وتلك الأعمال تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتقوض الأمن والاستقرار الدوليين.

ونشيد بالمرأة الأوكرانية على شجاعتها وصمودها في ضوء العدوان الروسي ودورها في الاستجابات الإنسانية والسياسية والعسكرية. ونحن بحاجة إلى عمل حاسم وقوي لكفالة المشاركة المجدية للنساء والفتيات، بما في ذلك من أشد الفئات ضعفا، في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالاستجابة للأزمات والسلام. ويجب ألا ينظر إلى المرأة على أنها ضحية بل على أنها قوة لتحقيق التغيير.

وقد سلَّم المجلس في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بضرورة أن يُتبع في مواجهة العنف الجنسي في حالات النزاع نهج يركز على ضحايا هذا العنف، بما في ذلك إتاحة سبل الحصول على الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن تتاح لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أوكرانيا الفرصة للإبلاغ عن الحالات في أقرب وقت ممكن والحصول على المساعدة المناسبة، بما في ذلك الحصول على الخدمات الشاملة، ولا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ومع ذلك، لا يمكن الإبلاغ في الوقت الحالي إلا بعد انتقال الضحايا إلى منطقة آمنة خارج الأراضي التي تحتلها القوات الروسية أو التي تجري فيها أعمال قتالية فعلية.

وقد رحبت دول بحر البلطيق بعشرات الآلاف من اللاجئين الأوكرانيين. ونحرص على وضع حقوق الإنسان لضحايا العنف الجنسي في صميم استجابتنا. ونتبع معايير لتوثيق وتسجيل تجارب الضحايا بشكل آمن وفعال، مع احترام حقوقهم فيما يتعلق بحفظ كرامتهم وخصوصيتهم وصحتهم.

ونذكر بأن المجلس قد أكد بوضوح عزمه على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بقوة ودعم المساءلة عن العنف الجنسي. وقد اتخذت دول البلطيق عدة خطوات عملية لمحاسبة المعتدي بشأن الفظائع التي ارتكبت في أوكرانيا. وقد انضممنا إلى إحالة الحالة في

أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية بغية تمكين المدعي العام من فتح تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبت في أوكرانيا. وبغية تيسير التحقيقات والملاحقات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، رشحت دول البلطيق خبراء وطنيين وقدمت التبرعات. وقد شكل المدعون العامون في بلدنا، إلى جانب المدعين العامين في سلوفاكيا وبولندا وأوكرانيا والمحكمة الجنائية الدولية، فريق التحقيق المشترك.

وفي الختام، نشيد بجهود هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني العاملين في الميدان في أوكرانيا لتوفيرهم الخدمات لضحايا العنف الجنسي والاتجار بالبشر. إن ضمان أمن هؤلاء العمال وإمكانية وصولهم أمر بالغ الأهمية للتخفيف من المعاناة الإنسانية الشديدة والتي تسببها حرب روسيا غير المبررة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندیرتسه (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر ألبانيا على تنظيم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. كما أشكر مقدمات الإحاطات على إسهاماتهن الهامة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به رئيس المجلس الأوروبي.

تعلمنا من تاريخ الحروب والنزاعات في جميع أنحاء العالم أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد استُخدم كوسيلة تكتيكية أو استراتيجية لإضعاف الخصم، إن لم يكن لتدميره، من خلال استهداف السكان المدنيين. وتشير تقارير عديدة إلى أن الحرب العدوانية المستمرة غير المبررة ومن دون أي استفزاز التي يشنها الاتحاد الروسي ضد الدولة المجاورة له، أوكرانيا، ليست استثناء للأسف.

وتدعو ألمانيا الاتحاد الروسي إلى وقف هذه الحرب غير القانونية، وسحب قواته من الدولة المجاورة ذات السيادة، أوكرانيا، وكذلك وقف العدوان الذي نسمع عنه.

لقد سمعنا بذهول ورعب التقارير الكثيرة عن حالات وحشية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الحرب في أوكرانيا، التي ارتكبت في الغالب ضد النساء والفتيات ولكنها ارتكبت أيضا ضد الرجال والفتيان. ونعلم أنه في خضم فوضى الحرب التي أطلقها الاتحاد الروسي، ونظرا للدعم المحدود على أرض الواقع والنقص شبه الكامل في إمكانية الوصول إلى الخدمات بينما يفر ملايين الأشخاص، كما أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام اليوم، هناك خطر كبير من أن تظل أعمال العنف الجنسي والجنساني غير محصورة إلى حد كبير.

وفي ذلك السياق، أود أن أتناول خمس نقاط.

أولا، إن الإبلاغ والرصد أمران أساسيان لمحاسبة الجناة. ولذلك، نؤيد طلب الممثلة الخاصة للأمين العام باتن تعزيز موظفي بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان والمدعي العام في أوكرانيا بموظفين متخصصين في العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومع تصاعد العدوان الروسي في شرقي أوكرانيا، وصلت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بالفعل إلى حدود إمكاناتها القصوى.

ثانيا، نشيد أيضا بإطار التعاون الذي وقعته الممثلة الخاصة للأمين العام باتن والحكومة الأوكرانية خلال زيارتها مؤخرا إلى أوكرانيا. ومن الشروط الحيوية لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق خبرائها أن يبدآ عملهما في الموقع.

ونرى ذلك على سبيل الاستعجال، لأن الحالة في أوكرانيا آخذة في التدهور في سياق الحرب الروسية المستمرة. إن مستويات الرعاية الصحية، ولا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الصحة العقلية، وخدمات المشورة النفسية، غير كافية بالنظر إلى حجم الأزمة والأعداد الهائلة من المشردين داخليا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. ولهذا السبب سنواصل تمويلنا لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام في عام ٢٠٢٢.

ثالثا، إن اتباع نهج محوره الضحايا أمر أساسي لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. وبعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اقترحته ألمانيا، نشعر بالقلق إزاء بطء تنفيذه. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز حقوق الضحايا

وأن يحسن إمكانية وصولهم إلى القضاء، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها، وإعادة التأهيل، وجبر الضرر، وإعادة الإدماج.

رابعا، كثيرا ما تعاني المرأة أشد المعاناة من تداعيات الحرب. ومعظم الفارين من أوكرانيا هم من النساء، إلى جانب الأطفال وكبار السن. إنهن اللاتي يمثلن الأهداف الرئيسية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والاتجار بالأشخاص، حتى وهن يحاولن الهروب من العنف.

وستواصل ألمانيا مشاركتها في مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عن طريق الترويج للقرار المتعلق بذلك الموضوع في مجلس حقوق الإنسان. ولحماية النساء الأوكرانيات القادمات إلى ألمانيا، قمنا بإنشاء العديد من آليات الحماية، مثل المواقع الإلكترونية التي توفر معلومات باللغة الأوكرانية، وتوفير معلومات محدثة على متن القطارات التي يستخدمها اللاجئون، ووجود الشرطة في محطات القطارات.

خامسا، تكرر ألمانيا تأكيد تعهدها بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع السياقات. وفي حالة أوكرانيا، يعني ذلك أنه بينما نواصل جهودنا لوقف هذه الحرب غير القانونية وغير المبررة، سنعمل بنفس القدر من الاجتهاد للتخفيف من آثارها المباشرة على الشعب الأوكراني.

إن الأمن البشري، والاستجابة للأزمة الإنسانية، ومعالجة الآثار الجنسانية العميقة للحروب والنزاعات ليست اعتبارات ثانوية – فهي أساسية لقرارات سياستنا الخارجية. وتنطوي سياستنا الخارجية المناصرة لقضايا المرأة، في جملة أمور، على مراعاة انعكاسات الحرب والنزاع على جميع شرائح السكان، ولا سيما الأفراد المستضعفين أو المهمشين جدا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشدد على أن شواغلنا لا تقتصر على الحالة المأساوية في أوكرانيا. وفي السياق العالمي، ستبقي ألمانيا الجهود المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي والجنساني ودعمها على رأس أولوياتها.

في عام ٢٠٢١ وحده، قدمت المساعدات الإنسانية الألمانية تمويلا يزيد عن ٨٠ مليون دولار للمشاريع ذات المكونات الحيوية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني، مما يجعل ألمانيا أكبر مانح في مؤتمر أوسلو لإعلان التبرعات.

ولا تزال ألمانيا أيضا أكبر مانح للنداء الخاص الذي وجهته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن العنف الجنسي والجنساني. في وقت سابق من هذا العام، أطلقت المساعدات الإنسانية الألمانية مشروعا جديدا ومبتكرا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز تدابير مكافحة العنف الجنسي والجنساني في خطط الاستجابة الإنسانية. وسنواصل التركيز على تلك المسألة البالغة الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الجلسة، التي تسمح لنا بمناقشة جانب آخر مثير للقلق من جوانب الحرب في أوكرانيا يلزم توجيه انتباه المجتمع الدولي إليه. كما أشكر مقدمات الإحاطات على كلماتهن القيمة، وأشكرهن أكثر على أعمالهن القيمة جدا على أرض الواقع.

إن كل نزاع يجلب معاناة رهيبة للمدنيين. والعدوان الروسي على أوكرانيا ليس استثناء. إذ أصبح المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، أهدافا ليس للصواريخ والقنابل الروسية فحسب، بل أيضا للجناة الوحشيين والبغيضين والقساة الذين يمارسون الاتجار بالبشر ويرتكبون العنف الجنساني.

وبولندا، بوصفها بلدا مجاورا ومقصدا رئيسيا للاجئين القادمين من أوكرانيا، تدرك جيدا تلك الحقائق القاسية. وإلى جانب المعونة الإنسانية المتصلة باستضافة أكبر عدد من اللاجئين في التاريخ على الأراضي البولندية، فإننا نبذل أيضا جهودا كبيرة للتصدي لآثار الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي المتصلين بالنزاع. وتتم جميع جهودنا وفقا للوائح البولندية ولوائح الاتحاد الأوروبي واللوائح الدولية بطريقة غير تمييزية.

وقد نفذت قوات حرس الحدود والشرطة البولندية تدابير عديدة ترمي إلى منع تلك الآثار والتخفيف من حدتها، بما في ذلك التدريب المتخصص والتوعية للأفراد، فضلا عن الحملات الإعلامية للضحايا الحاليين والمحتملين.

ويمكن إبلاغ أفراد الشرطة الناطقين بالأوكرانية والروسية عن أي حادث محتمل للاتجار بالبشر والجرائم الجنسية على مدار الساعة. وتخضع جميع الحوادث المبلغ عنها للتحقق الفوري. وتوزع على نطاق واسع منشورات إعلامية ذات صلة باللغات البولندية والإنكليزية والأوكرانية بين اللاجئين والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، ومن خلال شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ولمنع الاتجار بالبشر، تنشر الشرطة أفرادا من أقسام مكافحة الجريمة في المناطق الحدودية والمعابر الحدودية ومحطات القطارات والحافلات، فضلا عن مراكز الاستقبال، من أجل مساعدة الضحايا المحتملين وتحديد الأفراد أو الجماعات التي تحاول استغلالهم. وفي حالة الإبلاغ عن جريمة مزعومة، تساعد الشرطة الضحية المحتملة التي لا تجيد البولندية بمترجم شفوي وغير ذلك من أشكال المساعدة المتخصصة التي قد تكون ضرورية. وتنضم إلى هياكل الدولة في تلك الجهود منظمات غير حكومية عديدة ناشطة في الميدان منذ اليوم الأول.

وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة البولندية على وجه السرعة تدابير جديدة تتعلق بالهجرة للأوكرانيين الفارين من الحرب باعتماد قانون خاص في آذار/مارس، اعتبارا من ٢٤ شباط/فبراير. وهو ينص على أنه يمكن للاجئين الأوكرانيين الحصول على رقم هوية بولندي يخولهم العمل بشكل قانوني في بولندا والاستفادة بحرية على نظام الرعاية الصحية العامة والتعليم والمزايا الاجتماعية والدعم. ويمكن للمواطنين الأوكرانيين الوصول إلى نظام الرعاية الصحية البولندي على قدم المساواة، ولهم نفس الاستحقاقات التي يتمتع بها المواطنون البولنديون المؤمن عليهم، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية النفسية والجنسية. وفوق ذلك، لدى جميع مراكز الاستقبال في المناطق المجاورة لأوكرانيا نقاط طبية للإسعافات الأولية ويتم ربطها بمستشفيات وخدمات طوارئ محددة في المنطقة.

ونشيد بعمل منظومة الأمم المتحدة في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، وعلى دعمها للدول الأعضاء بهدف تعزيز المسؤوليات الوطنية في ذلك الصدد. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر الإجراءات الهامة التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي توفر خبرة ودعما قيمين في حالات الطوارئ.

وإلى جانب اتخاذ إجراءات فورية، يجب أن نكفل المساءلة عن هذه الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي. فذلك يشكل عنصرا رئيسيا للوقاية وتحقيق العدالة للضحايا، التي يجب علينا أن نحققها. فهي مسألة ملحة لا للضحايا فحسب، بل كذلك لمصداقية النظام الدولي برمته الذي أنشأناه – الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ترتيب الدول التي تساعد أوكرانيا أكثر من غيرها من حيث الدعم السياسي والعسكري والمالي وغير ذلك من أشكال الدعم، الذي نشرته للتو مجلة فوربس أوكرانيا، حيث احتلت بولندا المرتبة الأولى، تليها الولايات المتحدة وإستونيا. ونحن ممتنون لهذا التقدير الطيب، ولكننا نفضل مقايضته بنهاية هذه الحرب العدوانية التي تشنها روسيا، فندخل، بدلا من ذلك، في مرتبة الدول التي تساعد أوكرانيا على إعادة البناء بشكل أقوى وأكثر مقدرة على الصمود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة براميلا باتن، وممثلتي المجتمع المدني، على إحاطاتهن الشاملة والثاقبة.

إننا نشهد، لأكثر من ١٠٠ يوم، العدوان الروسي غير المبرر ومن دون سابق استفزاز على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولأكثر من ١٠٠ يوم، ظل المواطنون الأوكرانيون يدافعون بشجاعة عن وطنهم الأم وحياتهم وحقهم الأساسي في تقرير مستقبلهم بحرية. وعلى مدى أكثر من ١٠٠ يوم، ظلوا يدافعون عن القواعد التي ضمنت الاستقرار والسلام للقارة الأوروبية – وهي القواعد ذاتها التي قرر الاتحاد الروسي خرقها بشكل صارخ.

وقد التزم المجتمع الدولي بالفعل بمساعدة أوكرانيا في تعميرها وإنعاشها حالما ينتهي هذا الكابوس. ومما لا شك فيه أن أوكرانيا

ستزدهر مرة أخرى، ولكن دماء ضحايا هذه الحرب التي لا مسوغ لها سوف تجف إلى الأبد على راحة يد الاتحاد الروسي. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حتى ٣ حزيران/يونيه، أكثر من ٠٠٠ ٩ إصابة بين المدنيين. وغني عن القول أن العدد الحقيقي أكبر بكثير من هذا الرقم في الواقع.

وحالة الفئات الضعيفة، بما فيها النساء، مثيرة للقلق بصفة خاصة. وإذ ندرك إدراكا تاما الأثر الذي تحدثه هذه الحرب الوقحة عليهم، يجب علينا للأسف أن نتوقع ما هو أسوأ إلى أن يقرر الرئيس بوتين وقف هذه الحرب البشعة.

فمنذ ٢٤ شباط/فبراير، تضررت النساء على وجه التحديد بشكل غير متناسب من الحرب. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الوكالات ووسائط الإعلام العالمية ارتفاعا في العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر. ونحن نغتنم هذه الفرصة لندين مرة أخرى أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها القوات الروسية، والتي تشكل جزءا من أبشع الانتهاكات لقوانين النزاعات المسلحة. وستواصل سلوفاكيا العمل مع شركائها لكفالة مساءلة هؤلاء الجناة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا.

وثمة مسألة أخرى مؤسفة هي الأثر الضار الذي يحدثه الاغتصاب والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين على الصحة البدنية والعقلية للضحايا. وبالنسبة للمتجرين، فإن الأزمة ليست مأساة بل هي فرصة لاستغلال المحتاجين. وفي هذا الصدد، يجب أن تتاح للنساء والفئات الضعيفة الأخرى التي تعرضت للصدمات النفسية والعنف الجنسي إمكانية الحصول على الرعاية الطبية الكافية، بما في ذلك الحصول على الدعم النفسي وخدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية.

لقد دخل سلوفاكيا، حتى الآن منذ بداية العدوان الذي شنه الاتحاد الروسي، نحو ٠٠٠ ٤٩٠ لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال. وقد اعتمد بلدي العديد من التدابير التشريعية والإدارية لمساعدة النساء المحتاجات، وسنواصل القيام بذلك. وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أثني على المجتمع المدني وشعب سلوفاكيا، اللذين أعربا عن تضامنهما الكبير وقدما المساعدة اللازمة للفارين من أوكرانيا.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد مجددا أن المعتدي المسؤول عن هذه الحالة واضح. وتدعو سلوفاكيا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا وانسحاب جميع القوات الروسية غير المشروط من كامل أراضي أوكرانيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.